

تطوير مناهج التعليم العالي في البلاد العربية وفلسطين
في ظل مجتمع المعرفة

إعداد/ د. خالد خميس السر
أستاذ مشارك المناهج وطرق تدريس الرياضيات
مساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية
جامعة الأقصى بغزة

مقدم إلى

المؤتمر العلمي الدولي الأول "مناهج التعليم في مجتمع المعرفة" الذي تنظمه كلية التربية
بالسويس - جامعة قناة السويس في الفترة من 5 - 6 سبتمبر 2012

البريد الإلكتروني: drkhaledkhserr@hotmail.com

جوال: 00972 - 0599450931

تطوير مناهج التعليم العالي في البلاد العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة

إعداد/ د. خالد خميس السر*

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة. ولأجل الوصول لهذا الهدف، حاول الباحث دراسة واقع التعليم العالي ومناهجه في البلاد العربية وفلسطين، وتحديد سمات مجتمع المعرفة، وتحديد المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة، وتحديد أبعاد التحرك المستقبلي للتعليم العالي العربي في ظل مجتمع المعرفة. ولبحت هذه المحاور استخدم الباحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستشراقي، حيث قام الباحث بدراسة تحليلية للأدب التربوي حول الموضوع، والإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بالمحاور السابقة. وفي نهاية الدراسة قدم الباحث تصورا للإطار العام لمناهج التعليم العالي في البلاد العربية وفلسطين، متضمنا: الأسس الفلسفية، والمعرفية، والنفسية، والاجتماعية، والأطر العامة لعناصر المنهاج الأربعة: الأهداف، والمحتوى، والأنشطة وطرق التدريس، وطرق وأساليب التقويم، وذلك بما يتوافق مع سمات مجتمع المعرفة، ومتطلباته التربوية، وقيم المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية.

Abstract

This research aimed at identifying the general framework of higher education curricula in Arab countries and Palestine in light of the knowledge society. To achieve this purpose, the researcher studied the reality of higher education and its curricula in the Arab countries and Palestine, and identified the characteristics of the knowledge society, and specified the educational requirements of knowledge-based society, and identified the dimensions of future movement of Arab Higher Education in the knowledge society. To examine these subjects, the researcher used the descriptive and Outlook approaches, analyzed the related studies and researches in these fields and answered the questions of this research. At end, the researcher presented the general framework of higher education curricula in Arab countries and Palestine in light of the knowledge society, including: the philosophical, cognitive, psychological, and social foundations, and the frameworks of the four general elements of the curriculum: goals, content, activities and methods of teaching, and methods of evaluation in accordance with the characteristics of the knowledge society and its educational requirements, and the values of the Palestinian society, and Arab countries.

* أستاذ مشارك المناهج وطرق تدريس الرياضيات، مساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية - جامعة الأقصى بغزة

تطوير مناهج التعليم العالي في البلاد العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة

مقدمة

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم والمجتمعات، والنهوض بها، بل تعد مصدراً هاماً من مصادر القوة في المجتمع. ولقد أصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً، ومصدراً للدخل الوطني، ودعامة للتقدم في مختلف مجالات الحياة. وإذا كان لكل عصر ثروته، فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر؛ فالعلاقة بين الاقتصاد والمعرفة علاقة وثيقة، ولم يعد اعتماد الاقتصاد مقتصرًا على المعلومات وحدها، بل أصبح يعتمد بشكل أكثر على الخبرة والابتكار والعقلانية، أي أنه بعبارة أخرى يعتمد على المعرفة. فالمعرفة تعد من الأمور المكتسبة التي يمكن الحصول عليها من خلال التجارب، والبحوث المنهجية، وتبادل الخبرات مع الآخرين، والتعليم المستمر، والقراءة، والاطلاع على السجلات والوثائق، وحضور الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وغير ذلك من القنوات الأخرى (السالم، 2010).

وظهور مفهوم مجتمع المعرفة كان نتاجاً لظهور اقتصاد المعرفة الذي نتج عن تشابك أصيل لظواهر متعددة مثل: ثورة الاتصالات، وظاهرة انفجار المعلومات، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما سمح ببناء اقتصاد المعرفة، وهو مجتمع يشق طريقاً جديداً في التاريخ الإنساني، ويجعل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، ويحقق تغييرات بنوية عميقة في مناحي الحياة جميعها (عباس، 2001، 20)، بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً رئيساً يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية (أبو زيد، 2005، 96) ويعد التقدم المعرفي أكثر دقة في الحكم على تطور المجتمع، حيث تعتمد كفاءته على النشاطات المعرفية التي تقوم بها مختلف المؤسسات المعنية بالمعرفة بما في ذلك مؤسسات البحث العلمي، والتعليم والتدريب، والتوعية والإعلام، ومؤسسات المعلومات بمختلف أنماطها، حيث أصبحت المعلومات من أهم معالم المجتمع المعرفي، ومن أبرز مقومات اقتصاد المعرفة (السالم، 2010).

ولقد دعت كثير من التقارير التي صدرت عن مؤسسات دولية وعربية إلى بناء مجتمع المعرفة (توفيق، ويونس، 2007)، ففي مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد في لشبونة عام (2000م)، اتخذت قرارات لدعم التوجه نحو بناء هذا المجتمع وتطويره والإفادة من معطياته (بكري، 2003). ولأهمية المعرفة في حياة الشعوب وتقدمها، عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر (2003م) بحضور عدد كبير من قادة العالم، وآلاف الخبراء، وأصدرت وثيقة نصت على: "نحن ممثلو شعوب العالم، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع جامع يرتكز على الإنسان، يستطيع كل فرد فيه أن ينتج المعلومات والمعارف، وأن

ينفذ إليها، وأن يستخدمها وينقاسمها بما يعين الأفراد والمجتمعات والشعوب على تحقيق إمكانياتهم الكاملة وتحسين نوعية حياتهم بطريقة مستدامة" (المركز العربي الإقليمي للدراسات الإسلامية للسكان والتنمية والبيئة، 2003، 173). وجاء في تقرير البنك الدولي (2003م) "بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي" تأكيد على أن المعرفة تعد أهم عنصر في التنمية الاقتصادية، وأن قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختيارها ومواءمتها وتحويلها إلى خدمات أو سلع يعد عنصراً هاماً للنمو الاقتصادي المستمر وتحسين نوعية حياة الناس (البنك الدولي، 2003). ويؤكد التقرير العالمي لليونسكو الصادر في عام (2005م)، "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة": أن المعرفة ضربت أطنابها في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وراحت في تراكم مدهل وتسارع حثيث، تنتج قلاعاً من الإنجازات والمعلومات والاكتشافات كان لابد لها أن تقود إلى تحولات جذرية في طبيعة المجتمعات المتقدمة وخصائصها وتعاملاتها، والمعرفة اليوم أضحت موضع رهانات اقتصادية وسياسية وثقافية واسعة من أجل إنتاج وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية (اليونسكو، 2005، 4). وعلى المستوى العربي، فإن من أبرز أمثلة هذا الاهتمام؛ التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية لعام (2002)، الذي حمل شعار "خلق الفرص للأجيال القادمة" والذي أكد على أن المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والمجتمعات، وتؤثر في جميع جوانب النشاط الإنساني. ويشير هذا التقرير إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة، ولن يكون من السهل التغلب عليها، لأن المعرفة بمعناها الواسع هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر، وللتصدي لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة، هي: استيعاب المعرفة، واكتسابها، ونشرها. وجاء في التقرير أن هناك عناصر ثلاثة أساسية في استراتيجية التنمية الإنسانية العربية، هي: المعرفة، والحرية، والحكم الصالح، فقد رأى فريق التقرير الذي يضم مجموعة من الأكاديميين والباحثين العرب المتميزين أن يبدأ بتناول بناء مجتمع المعرفة، وأكد التقرير أن اكتساب المعرفة أحد الحقوق الإنسانية الأساسية، وهو أيضاً، سبيل للتنمية الإنسانية في جميع مجالاتها (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، 5-6). وجاء التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية لعام (2003م)، يحمل شعار "نحو إقامة مجتمع المعرفة" بادئاً بوضع الأساس المفاهيمي لقضايا المعرفة، ومجتمع المعرفة، مروراً بتقييم حال اكتساب المعرفة، نشرها وإنتاجها، في البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين، منتهياً بتقديم رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة، تصف المعالم الرئيسة لعملية الإصلاح المجتمعي التي يمكن أن تنتهي بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003). واتجه تقرير المعرفة العربي للعام

2011/2010 إلى مرحلة التحرك نحو إرساء الحجر الأساس في بناء مجتمع المعرفة، من خلال وضع أسس التعامل مع منهجيات وآليات إعداد الأجيال القادمة، لتأهيلها للمشاركة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة، وولوج مجالاته الربية (مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، 2011).

وهكذا فرض مجتمع المعرفة نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات الإنسانية التي لا بد لها أن تتأثر به، بإرادتها أو رغماً عنها، وتتفاعل معه إذا ما أرادت لنفسها البقاء. ومما تجدر الإشارة إليه أن مجتمع المعرفة تنحصر مشكلته الأساسية في مواجهة معرفة متفجرة بإيقاعات متسارعة في كافة المجالات العلمية والتقنية، وبالتالي صار تنظيم المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز مهام التعليم، الأمر الذي يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة (زاهر، 2005، 504). ولقد أثرت التطورات الهائلة التي برزت في الآونة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالرقمية والعولمة وتغير أساليب الحياة وطرق المعيشة على التحول من (مجتمع المعلومات) إلى (مجتمع المعرفة)، وأصبحت الظروف مهياً لبروز المصطلح الثاني، وهذا ما تشهد به الأحداث التاريخية. فبعد أن كان اعتماد الناس في حياتهم الاقتصادية على الزراعة تحول إلى الصناعة، ومع بروز تقنية الاتصالات والمعلومات بدأ نظام المجتمع بالاتجاه نحو المعلومات والمعرفة (السالم، 2010).

وقد مثل ذلك تحدياً لأنظمة التعليم المعاصرة في مختلف المجتمعات الدولية، وألقى عليها مسؤولية سرعة تطوير نفسها وخاصة بعد ظهور كثير من المستحدثات والمفاهيم التربوية، مما أحدث تغييراً كبيراً في دور المؤسسات التعليمية، وخاصة بعد شيوع استخدام الإنترنت في التعليم في الدول المتقدمة وظهور ما يعرف "ببيئات التعلم المبنية على الإنترنت" Web Based Learning Environments. (Bannan, & at. al., 1998)، لذا كان منطقياً أن تستجيب أنظمة التعليم للمستحدثات التكنولوجية بإجراء تغييرات جذرية بها حتى تستطيع تحقيق أهداف مجتمع المعرفة، وقد استثمر التعليم تلك المستحدثات التكنولوجية المتقدمة بطريقة موازية في وسائله، فظهرت الاستفادة من هذه التقنيات في المؤسسات التعليمية وداخل قاعات الدراسة، وتم تأسيس تعلم متكامل معتمد على هذه التقنيات وهو ما سمي بالتعلم الإلكتروني Electronic Learning. وهنا يبرز الدور الجوهرى للتعليم في عمليات بناء المعرفة التي هي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)، كما صار التعليم بمثابة البنية التحتية للتنمية، فهو الأساس في إنتاج ونقل وتطبيق المعرفة وكذلك الارتقاء بالعقل والأداء الإنسانى (العربى، ومحمد، 2006، 218).

وتعد العلاقة بين التعليم ومجتمع المعرفة علاقة أكيدة، حيث إن الاقتصاد العالمى المعاصر يعتمد بشكل رئيس على الموارد البشرية ذات التعليم العالى. الأمر الذى يوحى بضرورة التأهيل وإعادة التأهيل للعاملين فى مختلف القطاعات خاصة فى القطاع المعلوماتى، وإعادة

النظر في نظم التعليم الحالية، وتوظيف التقنية في عملية التعلم من خلال التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم المستمر أو التعلم مدى الحياة. وبذلك يمكن تصميم بيئة تعليم تفاعلية، واعتبار التعليم بوابة مجتمع المعلومات والمعرفة (السالم، 2010). إن التوجه نحو مجتمع المعرفة يتطلب تكوين المعلمين والقيادات التربوية والمتعلمين وتأهيلهم، وغرس حب العلم وحب المعرفة فيهم، ويتطلب أيضاً من الجميع استيعاب المعارف الجديدة وتطويرها بعد ذلك. كما يتطلب هذا التوجه توفير مناخ الديمقراطية والتشاور والتعاون، لتحقيق مزيد من الإبداع.

وإذا كان النظام التعليمي العربي هو المسئول الحقيقي عن توفير متطلبات مجتمع المعرفة من العناصر البشرية، بل والأوحد، لدخول عصر الإنتاج كثيف المعرفة، وامتلاك رؤية إستراتيجية لبناء إنسان عربي جديد" (زاهر، 2003، 12)، في ضوء معالم التربية المستقبلية التي ينبغي أن يأخذ بها وهي: التربية التغييرية لا التدويمية، التربية الإبداعية لا تربية الذاكرة، التربية الحوارية لا التلقينية، التربية الديمقراطية لا التسلطية، الانفتاحية لا الانغلاقية، التربية التقنية لا اليدوية، التربية المستمرة لا الوقتية، التربية التعاونية لا الفردية، التربية التكاملية لا الجزئية الضيقة، التربية العلمية العقلانية الناقدة لا النقل والتسليم، التربية التوقعية لا العشوائية، فإنه بنظرة دقيقة متفحصة لواقع النظام التعليمي العربي نجده يعاني من بعض مظاهر القصور والسلبيات التي تحد من قدرته على القيام بدوره المعرفي المطلوب والمنتظر منه، وأبرز دليل على "تأخر الجامعات العربية في اللحاق بركب المعرفة هو غياب الجامعات العربية عن الترتيب العالمي" في الخمسمائة جامعة الأولى عام (2005م) (أبو زيد، 2005، 118)0

وبنظرة فاحصة لواقع التعليم العالي في بلادنا العربية نجد انه يعاني من جوانب نقص عديدة، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية الثاني، نذكر منها: تناقص الإنفاق على التعليم، وتردي نوعيته، والتكدس المخيف للطلاب بجامعاتنا، وعدم كفاية هيئات التدريس. كما أن النشاط البحثي العربي مازال بعيداً عن عالم الابتكار، وتنامي ظاهرة هجرة العقول العربية نظراً لغياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة، وعدم توافر البيئة المواتية، وانتشار مجموعة من القيم السلبية التي أثرت على الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني، حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمتقف، وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه، وأدى ذلك إلى قتل الرغبة في الإنجاز. كذلك يعاني التعليم العالي من تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلاقة. كما أن المناهج الدراسية العربية تبدو كأنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع على التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع. وتكاد المحاضرة والإلقاء من جانب المعلم تغطي على كل ما عداها، أما أكثر الأدوات المستخدمة

شيوعاً هو الكتاب المدرسي أو المذكرات أو الملازم أو الملخصات الدراسية وامتحانات لا تقيس، غالباً، إلا الحفظ والتذكر (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003).

وهذا الواقع يوجب على الباحثين والتربويين والمفكرين أن يتصدوا لتشخيص هذا الواقع، ودراسة أوجه تطويره، والارتقاء به، ورسم السياسات الهادفة للانتقال بمجتمعاتنا من مجتمعات مستهلكة للمعرفة إلى مجتمعات منتجة لها، بل ومبدعة لها. في هذا السياق يأتي هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

تعالج هذه الدراسة جوانب عدة في قضية مناهج التعليم ومجتمع المعرفة، ونخص هنا بالحديث مناهج التعليم العالي ومدى مواكبتها لمتطلبات مجتمع المعرفة، ولأجل ذلك كان لابد من تشخيص واقع مناهج التعليم العالي في بلادنا العربية وفلسطين خصوصاً، ورسم السياسات التربوية ومتطلبات مجتمع المعرفة، وكيف يمكن مواكبة مناهج التعليم العالي لمتطلبات مجتمع المعرفة، ولأجل وضوح الرؤية فيما يتعلق بذلك كان لابد من تحديد سمات مجتمع المعرفة لنطلق في تحديد معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في مجتمع المعرفة في الدول العربية وفلسطين.

ولأجل تحقيق ذلك تحاول الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

- 1- ما واقع التعليم العالي ومناهجه في بلادنا العربية وفلسطين؟
- 2- ما سمات مجتمع المعرفة؟
- 3- ما المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة؟
- 4- ما أبعاد التحرك المستقبلي للتعليم العالي العربي في ظل مجتمع المعرفة؟
- 5- ما معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1- تعالج موضوعاً حيويًا يتعلق بمواجهة مناهج التعليم العالي لتحديات مجتمع المعرفة.
- 2- كما أن الدراسة تحاول تلمس معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية، مما يقدم رؤية للمسؤولين عن التعليم العالي لتطوير مناهج مؤسسات التعليم العالي، بما يمكنها من مواجهة تحديات مجتمع المعرفة.

3- كذلك فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على هذا الموضوع الهام، مما يخلق وعياً بين الأوساط التربوية والسياسية والفكرية بأهمية بذل الجهد لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة، من خلال تطوير مناهج التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- 1- بيان واقع التعليم العالي ومناهجه في بلادنا العربية وفلسطين.
- 2- تحديد سمات مجتمع المعرفة.
- 3- تحديد المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة.
- 4- تحديد أبعاد التحرك المستقبلي للتعليم العالي العربي في مجتمع المعرفة.
- 5- تحديد معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية وفلسطين في ضوء سمات مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل واقع مناهج التعليم العالي في البلدان العربية وفي فلسطين، والتعرف على سمات مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية، والمنهج الاستشراقي لاستشراف الإطار العام لمناهج التعليم العالي في دولنا العربية في ضوء سمات مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية. والمنهج الاستشراقي يهدف إلى استشراف المستقبل بصياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة (سيناريوهات) توضح المعالم الرئيسة لأوضاع القضية المجتمعية المدروسة عبر فترة زمنية متصلة، انطلاقاً من بعض الافتراضات الخاصة من استقراء منهجي للماضي وتصورات الحاضر وأثرها على المستقبل 0 كما أنه يسهم في استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في القضية المجتمعية المدروسة حتى يتشكل مستقبلها على النحو المنشود (إبراهيم وآخرون، 1989، 23)

مصطلحات البحث:

مناهج التعليم العالي:

هي مجموع الخبرات والأنشطة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لطلبتها بهدف تكوين شخصية الطالب الجامعي من مختلف جوانبها تحقيقاً لرؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها.

مفهوم مجتمع المعرفة:

يقصد بمجتمع المعرفة ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة «عبر التعليم ووسائل الإعلام» وإنتاجها «من خلال مؤسسات البحوث والتطوير» ونتائجها «من نشر علمي وبراءات اختراع وإصدار كتب وغير ذلك من صنوف التعبير الأدبي والفني» وتوظيفها بكفاءة في

جميع مجالات النشاط المجتمعي «الاقتصاد ، السياسة، المجتمع المدني، الحياة الخاصة» وما يتطلبه ذلك من بنية أساسية لرأس المال المعرفي «تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال ومؤسسات دعم البحث والتطوير والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة» وذلك بهدف الوصول إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد في المعرفة الإنسانية (العبيدي، 2004).

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث في مختلف الكتابات، والبحوث التي تناولت موضوع مجتمع المعرفة، ومناهج التعليم.

عينة البحث:

تمثلت عينة البحث بمجموعة من البحوث، والمقالات، والكتب التي عالجت موضوع مجتمع المعرفة، من حيث سماته، ومتطلباته، وأبعاده، وتلك البحوث التي عالجت التعليم العالي في الدول العربية، وهي ما أتيح للباحث الاطلاع عليه، وبلغت الوثائق المكتوبة إحدى وثلاثين وثيقة، هي: (جبرائيل، 1997)، (ساسي، 1998)، (عباس، 2001)، (عبد الرازق، 2002م)، (البنك الدولي، 2003)، (بكري، 2003)، (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)، (المركز العربي الإقليمي للدراسات الإسلامية للسكان والتنمية والبيئة، 2003)، (شحادة، 2003)، (الشخبي، 2003)، (زاهر، 2003)، (نشوان، 2004)، (الحميد، 2004)، (السنبلي، 2004)، (العبيدي، 2004)، (زاهر، 2005)، (اليونسكو، 2005)، (أبو زيد، 2005)، (العربي، 2006)، (كنعان، 2009)، (السالم، 2010)، (الشوفي، 2010)، (تركمان، 2010)، (مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، 2011)، (الغامدي، 2011)، (Hernandez, 2011)، (الأميري، 2011)، (الجرباوي، 2012)، (قادي، 2012)، (متمرس، 2012)، (مركز تطوير طرائق التدريس والتدريب الجامعي، 2012).

محددات البحث:

1. اقتصر البحث على استجابة مناهج التعليم العالي في الدول العربية لتحديات مجتمع المعرفة.
2. اقتصرت عينة البحث على ما توفر للباحث من وثائق مكتوبة في موضوع مجتمع المعرفة ومناهج التعليم العالي.

الدراسات السابقة:

حاول الباحث استقصاء الجهود والدراسات حول موضوع التكامل في برامج تكوين المعلم، من خلال مواقع البحث الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، وقواعد بيانات ERIC، وDAI، وبعض الكتابات في الموضوع، وفي النهاية حصل الباحث على مجموعة من الدراسات والجهود يستعرضها فيما يلي:

دراسة (شحاده، 2003) بعنوان " نحو استراتيجية جامعية عربية موحدة" هدفت إلى تقديم الخطوط العريضة لاستراتيجية متكاملة للجامعات العربية، تمكنها من مواجهة التحديات التي تجابهها في القرن الحالي وتخرج طلبة يتمتعون بمهارات التفكير الناقد، والتعلم المستمر، وبالمهارات الأخرى المطلوبة لسوق العمل، ويستطيعون المنافسة في عصر العولمة وثورة التقنيات، ويعتزون بتراثهم وحضارتهم العربية الإسلامية، ويستطيعون في الوقت نفسه التعايش مع الحضارات العالمية الأخرى. وترتكز هذه الاستراتيجية على التحول من التدريس إلى التعلم، وجعل الطالب محور العملية التعليمية، وتسخير موارد الجامعة وأنشطتها المختلفة لتعزيز تحصيله العلمي، وتوضح هذه الدراسة بشيء من الإيجاز، طبيعة التعديلات المطلوب من الجامعات إجراؤها حتى تتمكن من تطبيق الاستراتيجية الجديدة سواء في رسالتها، وخططها الدراسية وبرامجها للتعليم العام، أو في طرق التدريس، وأساليب التقييم.

دراسة الحميد، (2003)، بعنوان "العولمة وآليات تطوير المناهج وانعكاساتها على طرق وأساليب التدريس: اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج"، هدفت الدراسة هذا إلى إبراز الآثار المختلفة للعولمة، وبصفة خاصة، على آليات تطوير المناهج المختلفة، وانعكاس ذلك على طرق والأساليب المختلفة للتدريس؛ مما يؤدي إلى ظهور اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج. اعتمد الباحث في إجراء بحثه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتحليل وعرض مجموعة من الأدبيات الحديثة التي عالجت موضوع العولمة بصفة عامة، وكذلك الآثار المختلفة للعولمة على آليات تطوير المناهج وطرق التدريس بصفة خاصة. بدأ الباحث بتحليل تاريخي لبدء ظهور مصطلح العولمة، وأثر ذلك على العديد من المجتمعات في العالم، حيث تحتم علينا أن نفكر عالمياً وننفذ محلياً لمواجهة هذا التحدي، كذلك واقع ثورة الاتصالات الذي تخطى واجتاحت حواجز الزمان والمكان. قام الباحث أيضاً باستعراض للآثار المختلفة للعولمة على آليات تطوير المناهج وطرق التدريس، حيث أن المنهج الدراسي في ظل العولمة يجب أن يراعي العديد من الاعتبارات المهمة، والتركيز على دور التدريب في مواجهة المشاكل المحلية، بالإضافة لمتطلبات السوق العالمية. هذا كان له كبير الأثر على طرق وأساليب التدريس حيث أصبح المدخل الترابطي لدراسة المعرفة يشكل أهمية قصوى لأن جميع فروع المعلومات تتربط وتتشابك مع بعضها، أو تعطى النظرة الكلية للعلوم، وتكامل المعرفة وترابط عناصرها، وتداخل مكوناتها؛ مما أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج. وقد خص الباحث إلى مجموعة من التوجهات الرئيسية للمنهج الدراسي في عصر المعلوماتية تتلخص في مبادئ أربعة هي: تعلم لتعرف (كيف تعرف لا ماذا تعرف)، تعلم لتعمل، تعلم لتشارك، تعلم لتكون. وفي النهاية قدم الباحث بعض المقترحات لاتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج.

ورقة بحثية للباحث سيلان جبران العبيدي (2004) بعنوان "التعليم ومجتمع المعرفة المنشود"، أكد على أهمية وضع استراتيجية شاملة للتعليم في الدول العربية تجمع شتات استراتيجياته المجزأة، وناقش الوضع في اليمن على وجه الخصوص، وناقش وضع التعليم في التعليم قبل المدرسي «رياض الأطفال»، والتعليم العام (أساسي وثانوي)، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم الجامعي، والإيفاد الخارجي،

دراسة عبد العزيز بن عبد الله السنبل (2004) بعنوان "رؤى وتصورات حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على السمات الرئيسية لمجتمع المعرفة، وتحديد المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة، ومكانة المعلم في مجتمع المعرفة، ووضع تصور مقترح لتكوين المعلم في مجتمع المعرفة، وقد حدد خصائص المعلم في مجتمع المعرفة وأدواره الجديدة، وفي نهاية الدراسة قدم تصوراً مقترحاً لتكوين المعلم في مجتمع المعرفة، بين فيه أهداف عملية الإعداد، ومحتواها، واستراتيجياتها بما يحقق المطالب التربوية لمجتمع المعرفة، ثم قدم مقترحاً لتوظيف منظومة التعليم عن بعد في برامج إعداد وتأهيل المعلمين في الوطن العربي.

دراسة صلاح الدين توفيق وهانى موسى (2007) بعنوان "دور التعلم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي" هدفت إلى وضع لبنة متواضعة تسهم في المستقبل القريب بل والعاجل في إيجاد وبناء مجتمع المعرفة العربي، وذلك من خلال التعرف على واقع المعرفة والتعليم في العالم العربي، وفق أهم خصائص ومؤشرات ومقومات ومبادئ وأسس ومراحل وشروط ومقتضيات إقامة وتأسيس مجتمع المعرفة، كما حدد أهم معوقات تأسيسه 0 وقد تناولت الدراسة تحليلاً لأهم معالم منظومة صيغة التعلم الإلكتروني وكيفية تجذيره وتفعيله في البيئة التعليمية العربية لإنتاج المعرفة، وتضمن ذلك النظرية العلمية القائم عليها التعلم الإلكتروني، وأنواعه وأهدافه وأهميته وسماته ومبادئه وعناصر منظومته، والمساهمات والدراسات التطورية في مجاله، وتحدياته ومتطلبات تطبيقه، وآليات تفعيله في البيئة التعليمية المدعمة لإقامة مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي، وذلك من خلال طرح مجموعة من الرؤى الاستشرافية في صورة سيناريوهات مستقبلية كبداية محتملة وممكنة لأشكال التصورات المتوقعة حدوثها في النظام التعليمي العربي، في ضوء الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة بالمجتمع العربي، وصولاً إلى تحقيق مجتمع المعرفة والمعلوماتية العربي 0

دراسة كنعان (2009) بعنوان "التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية (مشكلاته ومتطلباته)"، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف المدارس القديمة في مدينة القدس، والوقوف على واقع التعليم العام في فلسطين عموماً، وفي مدينة القدس خصوصاً من خلال بعض المؤشرات التعليمية (الطلبة، المدارس، المعلمون)، وتعرف بعض المشكلات التي تواجه التعليم العام في مدينة القدس، والوقوف على واقع التعليم العالي الفلسطيني من خلال بعض

المؤشرات التعليمية، وتعرف المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني، وأهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم العالي الفلسطيني. وتكونت الدراسة من ثلاثة محاور: تناول المحور الأول: لمحة تاريخية موجزة عن مدينة القدس العربية وعن أبرز المدارس القديمة فيها. وتناول المحور الثاني: بعض المؤشرات عن التعليم العام الفلسطيني وبعض المشكلات التي تواجه التعليم العام في مدينة القدس. أما المحور الثالث: فيلقي الضوء على التعليم العالي في فلسطين وفي مدينة القدس، تاريخه، وأهدافه، وبعض مؤشرات، وأبرز المشكلات التي تواجهه، ومتطلبات تطويره.

دراسة تركي بن جمعان بن مسفر الغامدي (2011) بعنوان: "متطلبات القيادة التربوية في عصر المعرفة"، التي هدفت إلى معرفة متطلبات القيادة التربوية في ضوء عصر المعرفة من وجهة نظر مديري مدارس التعليم العام، حيث استخدم الباحث استبانة تتكون من ستة أبعاد، اشتملت على ٥٨ عبارة. أسفرت النتائج عن أن درجة إدراك المديرين لأهمية متطلبات القيادة التربوية في عصر المعرفة كانت بدرجة عالية جدًا، أن درجة ممارسة المديرين لبعد تمكين العاملين وتفويض السلطة، و بعد تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، و بعد تطبيق مبادئ الإدارة بالقيم من أبعاد درجة ممارسة متطلبات القيادة التربوية في ضوء عصر المعرفة كانت بدرجة متوسطة، وأن درجة ممارسة بعد إدارة المعرفة، و بعد دمج التقنية في التعليم، و بعد الشراكة المجتمعية من أبعاد درجة ممارسة متطلبات القيادة التربوية في ضوء عصر المعرفة كانت بدرجة ضعيفة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة إدراك أهمية متطلبات القيادة التربوية في عصر المعرفة لدى مديري مدارس التعليم العام بمحافظة الطائف، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ حول درجة الممارسة تبعًا لمتغيرات الدراسة. ووصى الباحث بإعداد القادة التربويين في ضوء متطلبات القيادة في عصر المعرفة، ووضع معايير لاختيار قادة تربويين.

دراسة هيرنانديز Haydee Zayas Hernandez (2011) بعنوان: كفايات طلبة الدراسات العليا لمجتمع المعرفة: تحديات للقيادة الاستراتيجية في التعليم العالي" هدفت إلى وصف وتحليل الاستراتيجيات المستخدمة من قبل ثلاث قيادات من قيادات التعليم العالي في بورتوريكو (Puerto Rico) لتحديد الكفايات التي يجب ان يمتلكها طلبة الدراسات العليا للعمل داخل مجتمع المعرفة. كذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحولات التي حدثت داخل مؤسسات التعليم العالي، واستكشاف التحديات التي واجهت هؤلاء القادة عند تنفيذ نموذج الإدارة الاستراتيجية داخل مجتمعات الجامعات المختلفة لكي يستجيبوا لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

نتائج الدراسة:

أولاً: إجابة السؤال الأول: تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي ومناهجه في البلدان العربية وفي فلسطين:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، والذي ينص على "ما واقع التعليم العالي ومناهجه في بلادنا العربية وفي فلسطين؟"، قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات التي حاولت تشخيص واقع التعليم العالي، وفي مقدمتها: تقرير التنمية الإنسانية الثاني (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)، وتقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 (مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، 2011)، ودراسة نشوان بعنوان "نوعية التعليم العالي الفلسطيني" (نشوان، 2004)، ودراسة ياقوت (2005)، "البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات"، ودراسة (توفيق، وموسى، 2002/2007)، ودراسة (العبيدي، 2004)، (كنعان، 2009). مع ملاحظة أنه لا يختلف واقع التعليم العالي في فلسطين كثيراً عن التعليم العالي في الدول العربية؛ إذ أن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تتشابه إلى حد بعيد مع مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، كما أن المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي الفلسطيني تكاد أن تكون نفسها المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في كثير من الدول العربية، يضاف إلى ذلك إلى أن ثمة مشكلات خاصة بالتعليم العالي الفلسطيني نظراً للظروف التي يمر بها الوطن الفلسطيني من احتلال وما ينجم عنه من صعوبات ومشكلات تواجه الجامعات الفلسطينية (نشوان، 2004)، (كنعان، 2009).

إن الأرقام التي تؤكد الإحصاءات تقول: إنه تم تحويل الجامعة العربية إلى مؤسسة تدريس نمطية وليس إلى مؤسسة تعليمية توفر المعرفة اللازمة لمواجهة تحديات العلم المعاصرة، من خلال اتباع الشكل التقليدي للمناهج، الذي لا يزال متدني المستوى في نوع المعرفة المقدمة، والوسائل التقليدية المعتمدة في طريقة التعليم، والاختبارات والتقييم. إن الاعتماد على الإلقاء فقط، وعدم الاهتمام بالوسائل البصرية والسمعية والتكنولوجية الحديثة، وغياب تفاعل الطلاب، والنقاش والنقد، وتوفير متطلبات استقزاز الروح الإبداعية لدى الطلبة، كل ذلك أدى إلى تحويل معظم عملية التعليم، إلى واجب حفظي لكمية من المعلومات، تسمح للطلاب بتجاوز سنوات الدراسة، والحصول على الشهادة الجامعية لا أكثر، وأدى إلى اكتفاء جزء كبير من جمهور المدرسين، في جمع كمية من المعلومات وإعطائها للطلاب كيفما كان، وأيضاً بطريقة لا تتوافق مع مستوى التعليم الحديث (الشوفي، 2010).

وفي ضوء ما سبق، استطاع الباحث أن يحدد واقع التعليم العالي ومناهجه في الدول العربية وفي فلسطين في ما يلي:

1. **تناقص الإنفاق على التعليم:** على الرغم من الانجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم العالي في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام ما زال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى بعضها ينتمي مثلنا للعالم النامي، من ذلك تناقص الإنفاق على التعليم، وتردي نوعيته، والتكدس المخيف للطلاب بجامعاتنا، إذ جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حسب نوعيته وجودته. وإن كان المستوى الأكاديمي لهيئات التدريس مثل جانب قوة في المنطقة العربية، فإن عدم كفاية هيئات التدريس مثل جانب ضعف يستحق الاهتمام والمعالجة.

2. **تدني نوعية التعليم العالي:** حيث فقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلاقة. ومن أوجه هذا التدني، ما نذكره في النقاط التالية:

- اكتظاظ الأقسام والصفوف بسبب ضغط الطلب على التعليم العالي، الناتج عن تزايد أعداد السكان، في حين لا يوجد توسع في فتح الجامعات لاستيعاب أفواج الطلاب المتنامي؛ فمعدل النمو السكاني في الدول العربية يتراوح بين 2.5 % و 3.5 % بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي لا يتجاوز 1.5 % وهذا يعني أن عدد سكان الأمة العربية يتضاعف ثلاث مرات كل عشرين سنة، وأن 60 % من السكان نقل أعمارهم عن 25، وكثير منهم الرغبة في الالتحاق بالتعليم العالي.

- طريقة التدريس المتبعة، غالباً، هي طريقة المحاضرة والإلقاء، التي تقوم على سلطوية المعلم أو الأستاذ الذي يلقي، وسلبية التلميذ الذي يتلقى ويدون. وهذه حالة لا تشجع الطالب على التساؤل والتفكير، ولا تمكنه من الإبداع والابتكار والاختراع. وأكثر الأدوات المستخدمة شيوعاً هو الكتاب المدرسي أو المذكرات أو الملازم أو الملخصات الدراسية وامتحانات لا تقيس، غالباً، إلا الحفظ والتذكر.

- لا تتوفر في جامعاتنا، حتى الحكومية منها، الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتعوزها التجهيزات والمختبرات الضرورية، ويدلنا مؤشر كلفة الطالب السنوي على العوز المادي الذي تعانيه جامعاتنا، فمعدل الإنفاق السنوي على الطالب الواحد في البلاد العربية هو 340 دولار أما في الغرب فهو 6500 دولار.

3. **غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام:** هناك غياب للروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام، من جهة، وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم. وهذا الغياب ساهم في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات، وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية

الداخلية ومستوى الخريجين، وأدى الى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

4. ضعف مواكبة التعليم العالي للنهضة التكنولوجية: لم تحقق تجربة البلدان العربية، في نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة، النهضة التكنولوجية المرجوة، ولم تحقق أيضاً عائداً استثمارياً مجزياً، فاستيراد التكنولوجيا لم يؤد إلى توطينها ثم تطويرها. وهناك أسباب عدة لذلك، منها: الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة، من خلال استيراد نتائج العلم، دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً، والاعتماد في تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفياً دون خلق التقاليد العلمية المؤيدة لاكتساب المعرفة عربياً.

5. النشاط البحثي العربي مازال بعيداً عن عالم الابتكار: رغم الزيادة في عدد البحوث العربية، إلا أن النشاط البحثي العربي مازال بعيداً عن عالم الابتكار، فهناك زيادة ملموسة في العقود الثلاثة الماضية بلغ معدلها السنوي (10%)، إلا أن هذه الزيادة تعد متواضعة مقارنة بما حقته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين، والنمور الآسيوية، مثل كوريا. إن مجموع ما تنفقه البلاد العربية على البحث العلمي يبقى هامشياً، ويقل كثيراً في أحسن حالاته عن 0.5 % من الناتج القومي الإجمالي، في حين يخصص بعض الدول المتقدمة أكثر من 6 % من ناتجها القومي الإجمالي لإجراء البحوث العلمية، ويأتي (89%) من هذا الإنفاق من مصادر حكومية، وتسهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو (3%) فقط، مما يدل على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء. إن مجموع ما أنفقته الأقطار العربية على البحث العلمي عام 1996 لم يتجاوز 782 مليون دولار أو 0.14 % من الناتج القومي الإجمالي. وتأتي الأقطار العربية في آخر قائمة الدول في الإنفاق على البحث العلمي، حتى تأتي بعد مجموعة الدول الإفريقية ما وراء الصحراء التي تعد مواردها فقيرة جداً إذا ما قورنت بـ "غنى" الدول العربية. وفي عام 1999 كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر 0.4 %، وفي الأردن 0.33 %، وفي المغرب 0.2 %، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1 % من إجمالي الناتج القومي، ويؤكد ذلك إحصائيات اليونسكو لعام 1999، أما إحصائيات سنة 2004 لنفس المنظمة العالمية، فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3 % من الناتج القومي الإجمالي، في حين نلاحظ أنّ الإنفاق على البحث العلمي في (إسرائيل) (ماعداء العسكري) حوالي 9.8 مليارات شيكل، أي ما يوازي 2.6 % من حجم إجمالي الناتج القومي في عام 1999، وأما في عام 2004 فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7 % من ناتجها القومي الإجمالي.

6. تنامي ظاهرة هجرة العقول العربية: نظراً لغياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة، وعدم توافر البيئة المواتية، بدت ظاهرة هجرة العقول العربية واضحة، وترتب على ذلك الخسارة الناتجة

عن تكلفة إعداد هذه الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة، بل إلى تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية.

7. انتشار مجموعة من القيم السلبية: لقد أثر وجود بعض القيم السلبية على الإبداع وأفرغ ذلك المعرفة من مضمونها التتموي والإنساني، حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمتقف، وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه، وأدى ذلك إلى قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء، وساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

8. عجز برامج الإعداد والتدريب عن تزويد المعلم بمهارات تجعله قادراً على نموه المستمر وتؤهله لمتابعة التغيرات والمستجدات التي تطرأ سواء أكاديمية أو مهنية.

9. المناهج الدراسية العربية تبدو كأنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية: على الرغم من بدء عدد من الدول العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضي بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي، حيث تنصب جهود التطوير هذه بوجه خاص على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية؛ إلا أن بعض الباحثين يرون أن المناهج الدراسية العربية تبدو كأنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع على التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع. تشير كثير من الدراسات إلى غياب مواكبة المناهج للتطورات الحديثة وقلة أو غياب التطبيقات العملية للطلبة.

10. الهوة واسعة بين مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل: فمناهجه لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات، ولا المتغيرات المتلاحقة في تقانة المعلومات والاتصال. وعملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين.

إن تدني نوعية التعليم اوجد خللاً جوهرياً بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف انتاجية العمالة واختلال هيكل الاجور بما في ذلك ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي، وتقشي البطالة بين المتعلمين وتدهور الاجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.

11. أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي: إن أوضاع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي تختلف كثيراً بين الدول العربية، لكنها غالباً لا تطابق بعض المعايير الدولية كما حددتها التوصية الدولية حول أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في العام 1997.

12. غياب الرؤية الواضح للعملية التعليمية: تعاني السياسات التعليمية في كثير من البلدان العربية من غياب الرؤية الواضحة للعملية التعليمية وأهدافها، فمشكلات محتوى المناهج، وشكل الامتحانات وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللغات الأجنبية كلها مسائل لن يتم حلها بدون صياغة لرؤية واضحة ومتكاملة لهدف التعليم ومقتضياته، وتتسم سياسات التعليم في بعض البلدان العربية بقدر عالٍ من التذبذب. تشير كثير من الدراسات أن مخرجات التعليم الجامعي تشوبه كثير من نقاط الضعف والذي يعد انعكاساً لمراحل التعليم السابقة، وهذا يتمثل في غياب مواكبة المناهج للتطورات الحديثة، وقلة أو غياب التطبيقات العملية للطلبة، ناهيك عن ضعف تأهيل الطلاب لإكسابهم مهارات اللغة الانجليزية وابداعيات علوم الحاسوب؛ باعتبار ذلك أدوات داعمة في توسيع خيارات الافراد والتعاطي مع الوسائل والوسائط التكنولوجية والمعارف المتجددة (العبيدي، 2004).

13. حداثة عهد الجامعات العربية: تتسم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بحداثة العهد إذ أن ثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين ولا يتعدى عمرها (57% منها) الخمسة عشر عاماً، فمؤسسات التعليم العالي تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجد دورها المعرفي.

14. التوسع في التعليم العالي جاء في معظمه من التطور التلقائي والآلي الذي يفرضه المجتمع، وليس من خلال فعل مقصود وممنهج طويل الأمد. بالرغم من أن التعليم في الدول العربية اتسع أفقياً في السنوات الماضية، سواء توسعه نحو قطاعات أكبر من قطاعات المجتمع، أو التوسع إلى المناطق الريفية والهامشية والفقيرة، ورغم أنه لم يصل إلى الحد المطلوب بعد، فإن هذا التوسع جاء في معظمه من التطور التلقائي والآلي الذي يفرضه المجتمع، وليس من خلال فعل مقصود وممنهج طويل الأمد. إن هذا التوسع الأفقي المتواضع لم يواز تطوير عمودي، يمس نوعية التعليم المقدم في الجامعات العربية عموماً، الذي لم يصل بعد للمستوى العالمي، سواء من حيث الإمكانيات المتاحة، أو من حيث المنافسة مع الجامعات المتقدمة، أو من حيث الحاجة الماسة لتطوير نوعية التعليم.

15. مركزية الإدارة: لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية، مما يتطلب مزيداً من المرونة ومشاركة الجهات المعنية جميعها في اتخاذ القرار.

16. ضعف الاهتمام بمشاركة الطلبة وقلة مراعاة ميولهم واحتياجاتهم: ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماماً أكبر لاهتمامات الطلبة وتأخذ بالاعتبار احتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم خلال الدراسة، سواء عند القبول، أو في مناهج الدراسة وطرائق التدريس، أو عند الانتقال إلى الحياة المهنية. وينبغي على هذه المؤسسات أن تسمح للطلبة ولممثلهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم الأكاديمية والاجتماعية داخل المؤسسة.

كل هذا لا ينفي حقيقة مساهمة العديد من الجامعات العربية في تخريج طلاب أصبحوا علماء وباحثين وأساتذة متميزين، سواء عربياً أو عالمياً. ولكن هذا لا يكفي بالنظر للمشاكل التي تعاني منها العملية التعليمية ككل، وخاصة التعليم الجامعي والعالي، ومقارنتها بمثيلاتها الأكثر تطوراً في المستوى العلمي والمعرفي. إن عملية المقارنة الإحصائية التي نطرحها هي أحد أدوات معرفة وتحليل ونقد الواقع التعليمي الجامعي. فمعرفة الآخرين خلال المقارنة المشروطة، تتيح توسيع معرفة الذات وموقعها، كجزء من عملية التحول المطلوبة لواقع عصري يحقق الحاجات والمتطلبات المتنامية للمجتمع والفرد (الشوفي، 2010).

ثانياً: إجابة السؤال الثاني: سمات مجتمع المعرفة:

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة، والذي ينص على "ما سمات مجتمع المعرفة؟"، قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والكتابات التي تناولت سمات مجتمع المعرفة وخصائصه، وفي مقدمتها: تقرير التنمية الإنسانية الثاني (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)، وتقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 (مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، 2011)، ودراسة (نشوان، 2004)، (السنبل، 2004)، (الأميري، 2011)، (توفيق، وموسى، 2007).

ليست المعرفة إبداعاً جديداً يخص هذا العصر فقط دون غيره من العصور السابقة، بل إن المعرفة قديمة قدم الإنسان، كما أن مجتمع المعرفة يعود جذوره إلى أول مجتمع بناه الإنسان، فالإنسان بالتكوين الذي منحه الله إياه مفطور على تكوين "الأفكار والنظريات وأساليب العمل"، وهي "معارف"، كما أنه متمكن من تلقى الحقائق والأفكار والأساليب، واستخدامها واستخلاص "النتائج والقرارات والتوجهات" والعمل على تنفيذها والإفادة منها، والنتائج والقرارات والتوجهات أيضاً "معارف". وقد تراكمت معارف الإنسان على مدى العصور، وراحت الحضارات تنقل عن سابقتها، وتضيف إليها المزيد، حتى جاءت العصور الحديثة لتقدم قفزة معرفية كبيرة ليس فقط في "زيادة" المعارف كما، أو في "تطويرها" نوعاً، بل في "طرق" التعامل معها، من خلال التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها والتعامل معها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفعالية. وقد أدت القفزة المعرفية التي نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية، لم تعرفها المجتمعات السابقة، وهكذا برز تعبير "مجتمع المعرفة" بحلة جديدة حاملاً هذه المعطيات في صفاته، ومتطوعاً أيضاً إلى تعزيز الإمكانات المعرفية، والعمل على الاستفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية (توفيق، وموسى، 2007).

ويمكن تحديد أبرز سمات مجتمع المعرفة فيما يلي (السنبل، 2004)، (الأميري، 2011)، (توفيق، وموسى، 2007)، (جبريل، 1997، ص 11)، (ألفن، 1995، ص 33 - 34):

1. **التغيرات الحديثة تغيرات جذرية وشاملة:** التغيرات الحديثة هي بمثابة ثورة جذرية مستمرة شاملة لجميع جوانب الحياة على المستوى المحلي والقومي والعالمى.
2. **العنصر البشري العنصر الأهم في عملية التغيير:** الثورة تعتمد أساسا وبقوة على العناصر المتجددة، وعلى رأسها العنصر البشري الذي فجر هذه الثورة، وأبدعها، ذلك المصدر المتجدد الذي لا ينضب، بل ينمو ويتجدد بسرعة فائقة، مقارنة بالعناصر الأخرى من خلال اكتشافه ورعايته، وتنمية قدراته، ومواهبه، واتجاهاته.
3. **لم تعد هذه الثورة حkra على دولة أو منطقة جغرافية معينة،** خاصة مع انتشار الاتجاه الذي أطلق عليه الاتجاه بين الدول (Inter-Country Approach) الذي يؤكد عدم إمكانية أية دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تتفرد بصناعة جميع عناصر المنتج.
4. **تعتمد هذه الثورة، إلى حد كبير، على عامل المعلوماتية من أفكار ومفاهيم ونظريات في مختلف مجالات المعرفة،** سواء تلك التي كنا نعرفها من قبل أو التي خرجت علينا فجأة خلال السنوات الأخيرة (ألفن، 1995، ص 33 - 34).
5. **تقلص قيود الزمان والمكان :** فقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة في وسائل الاتصال والمواصلات ونظم نقل المعلومات الإلكترونية بين الدول، إلى تطورات مذهلة مصاحبة في شبكة الاتصال، وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وقد أدى ذلك إلى تقلص قيود الزمان والمكان، حيث أتاحت هذه التقنيات الفرص أمام الإنسان للتواجد في كل مكان وفي كل وقت وفي اللحظة نفسها0
6. **المنفعة المعلوماتية:** نتيجة لهذا التطور في وسائل الاتصال والمواصلات ونظم نقل المعلومات الإلكترونية أصبحت تتزايد، بصفة مطردة، كميات المعلومات المنتجة على أوعية لا ورقية، كالأشرطة، والأقراص الممغنطة، واسطوانات الفيديو، والأقراص الضوئية، وغيرها من الأشكال غير التقليدية، وبالتالي سينعكس ذلك على طبيعة التعليم وشكله. والمنفعة المعلوماتية المقصودة، ستنم من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس في صورة شبكات المعلومات المتعددة، وبنوك المعلومات التي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع. ولقد تعددت فئات المستفيدين من هذه المعلومات في خططها وبرامجها وبحوثها ودراساتها وأنشطتها المختلفة وفقاً لتخصصاتها ومستوياتها وطبيعة أعمالها، وهم: منتج المعلومات (منشئ المعلومات وجامعها)، ومجهزو المعلومات (يستقبلون المعلومات

ويستخدمونها) وبيئة المعلومات (تقوم على التكنولوجيا للأنشطة المعلوماتية) (توفيق، وموسى، 2007).

7. **ثورة علمية وتكنولوجية شاملة:** لم تقتصر الثورة العلمية والتكنولوجية على العلوم الطبيعية، بل شملت العلوم الاجتماعية والنفسية، فحضعت المجتمعات والثقافات للدراسة والتحليل، واتضح معالم التطور الإنساني على مستوى الأمم وتعاقب الحضارات، وعلى مستوى الأفراد والشخصيات وزاد الفهم للعوامل المحركة لهذا التطور والقوى المؤثرة فيه.

8. **تسارع تنامي المعرفة وتطبيقاتها** يؤكد قدرة الإنسان وإمكانياته، لكنه يثير المخاوف، ذلك أن تفاوت إسهامات شعوب العالم في إنتاج المعرفة يزيد من الهوة التي تفصل بينها. كما يجعل الدول المتقدمة ذات السبق التكنولوجي تضمن سيطرة أكبر على الاقتصاد العالمي. (جبريل، 1997، ص 11).

9. **ضعف الأنساق القيمية:** أدت الثورة التكنولوجية المعلوماتية إلى زلزلة عنيفة للأنساق القيمية والقوانين والمبادئ التي تحكم الحياة الاجتماعية والثقافية في كثير من المجتمعات.

10. **التعليم والتدريب:** من أجل إيجاد أفراد قادرين على صناعة المعرفة، والمشاركة فيها، وتوظيفها، يبرز دور المؤسسات التعليمية، ليس فقط في إعداد الطالب وتأهيله في بناء المعارف والمهارات، بل أيضا في التدريب المستمر للكوادر التعليمية (الأميري، 2011).

11. **وجود التشريعات المحفزة:** من أجل تسهيل الإنتاج الفكري للأفراد في القطاعات المختلفة، سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو التقنية، وبما يحقق تحويل المعرفة إلى ريادة في الأعمال، فإن مجتمع المعرفة بحاجة ماسة إلى تشريعات لتحقيق ذلك ودعم صنّاع القرار.

12. **وجود شبكة تواصل قوية بين مراكز الأبحاث في الجامعات والمؤسسات التعليمية:** من سمات مجتمع المعرفة ضرورة أن تكون شبكة تواصل قوية بين مراكز الأبحاث في الجامعات والمؤسسات التعليمية في التعليم العام، ومؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، التي يستطيع الأفراد من خلالها التعامل مع المعرفة بما يخدم المجتمع.

13. **إبداع المعرفة:** إن تحقيق أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعرفة، يتمثل بتحقيق إبداع المعرفة، من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائي من ذلك هو التكوين الكامل لمجتمع المعرفة العالمي، وهو ما يجري الآن بخطى سريعة من خلال استخدام شبكة الانترنت عالمياً.

14. **تكنولوجيا المعلومات تقدم بيئة نظيفة:** تسهم تكنولوجيا المعلومات بتوفير بيئة نظيفة قادرة على أن تمحو ما خلفته ثورة التصنيع من مشكلات بيئية واقتصادية وأخلاقية، وبالتالي تقدم بيئة نظيفة ينعم بها مجتمع المعرفة.

15. **الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة:** بمعنى الانتشار الواسع والسريع إلى مجالات المعرفة الأخرى، فتتطور بدورها وينشأ عنه ما يطلق عليه "القيمة المعرفية المضافة"، وقد أدى

ذلك إلى بروز مساحات معرفية جديدة، وظهور تنظيرات أكثر جدة في مجالات المعرفة المتداولة، الأمر الذى أدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات المعرفية.

16. **تطوير منهجيات علمية حديثة لحل المشكلات والتعامل مع الظواهر المختلفة :** الأمر الذى مهد إلى تعاظم الحاجة إلى منهجيات وأساليب علمية جديدة تمكن من الإفادة من هذا الطوفان المعرفي المتدفق في التعامل مع الظواهر في تعقيداتها الجديدة وإشكالياتها المتجددة0

17. **اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات:** فقد أصبح مصدر القوة الحقيقي لأى مجتمع هو ما يمتلكه أبناء هذا المجتمع من معارف ومعلومات حديثة ومتجددة وقابلة للتطبيق وللتوظيف، ومع اعتماد تلك المعايير الجديدة لقوة المجتمعات بدأت تتصاعد الكتابات حول إرساء قواعد ومفاهيم جديدة، مثل: مفهوم رأس المال الفكري، الذى يعترف بالأهمية الحاسمة للفكر والإبداع في تطور المجتمعات وتحقيق تقدمها وريادتها، ومفهوم رأس المال العقلي الذى يعترف بأن القدرات العقلية الخلاقة للبشر في أي مجتمع تمثل معيناً لا ينضب، ومفهوم رأس المال المعرفي.

18. **تبوأ التكنولوجيا مكان الأيديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد:** ظهرت أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل، تبوأ بموجبها التكنولوجيا مكان الأيديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد، وتحديد شكل العلاقات الدولية في هذا النظام في المجالات المختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية0

19. **المعارف والمعلومات أصبحت عنصراً فاعلاً بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات:** أصبحت المعارف والمعلومات مقوماً اجتماعياً قائماً بذاته، وعنصراً فاعلاً بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات، وأصبح تغييرها يحطم معه أدواراً اجتماعية مستقرة، وينشئ أخرى مستحدثة. ونتيجة لذلك أصبحت الوظائف والمهن تتغير هي الأخرى بمعدلات لم تر البشرية لها من قبل مثيلاً، حيث باتت تتغير بوتيرة متسارعة استجابة لسرعة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

20. **التغير الجذري في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته، مما أسهم في بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وأصبحت التجارة الرابحة هي "تجارة المعرفة"، وبات التجار الأكثر حظاً هم تجار المعلومات.**

21. **بلورة ثقافة ولغة إلكترونية حققت نوعاً من التوحد اللغوي:** أسهمت تقنية المعلوماتية في بلورة ثقافة إلكترونية زادت من عمليات التلاحق الثقافي بين المجتمعات، ولقد ساعدت تقنية المعلوماتية في انتشار لغة إلكترونية تعتمد على الرمز، مما كان له أثره على طريقة التفكير وتحقيق نوع من "التوحد اللغوي" بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشاربهم الثقافية.

22. **تفجر الكثير من القضايا الأخلاقية والخلافية:** فمما لا شك فيه أن ما شهده مجتمع المعرفة من تطورات علمية مذهلة في شتى فروع المعرفة، بصفة عامة، وفى علوم الحياة

(البيولوجي)، بصفة خاصة، من شأنه أن يفجر العديد من القضايا الأخلاقية التي يمكن أن تتعارض مع إرث من القيم الاجتماعية وأدلتها الدينية التي استقرت في الوجدان على مدى آلاف السنين، مثل إمكانية استنساخ البشر وعمليات تخليق قطع غيار بشرية بالاعتماد على معطيات الخريطة الجينية، ونقل الأعضاء من الموتى، بل ومن الأحياء الأصحاء إلى المرضى، إلى غير ذلك من القضايا المشابهة.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث: المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة:

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، والذي ينص على: "ما المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة؟"، قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والكتابات التي تناولت هذا الموضوع، وفي مقدمتها (السنبلي، 10، 2004)، (ساسي، 1998، 8)، (عبد الدايم، 1998، 16):

إن العلاقة بين التربية ومجتمع المعرفة علاقة تضامنية تكاملية، وتطور مجتمع المعرفة يعني بالضرورة تطوير العملية التربوية، كما إن أي تطوير في العملية التربوية، حتما سيؤدي إلى تطوير مجتمع المعرفة. ولتحقيق هذه التكاملية لأبد من تحقيق مجموعة من المطالب في المنظومة التربوية، من هذه المطالب:

1- جودة المناهج المدرسية:

وتعني جودة المنهج توفر خصائص معينة في المناهج المدرسية بحيث تنعكس تلك الخصائص على مستوى الخريجين. تتمثل جودة المناهج المدرسية في الاهتمام بمحتوياتها، ووضوح غايتها، وإمكانية تحقيقها وواقعيتها في تلبية رغبات المستفيدين (الطلاب، أولياء الأمور، المجتمع)، إلى جانب الاهتمام المماثل بجودة طرق التدريس ووسائل وأساليب التقويم، التي يجب أن تكون أولويتها دائماً العمل على تحقيق التحسن المستمر في عمليتي التعليم والتعلم الموجه إلى تحقيق التحسن في قدرات ومهارات الطلاب على نحو متواصل. وهذا يؤكد على أهمية وجود تخطيط متقن يستند لمعايير الجودة، ويستتبع ذلك تنفيذ التخطيط بشكل دقيق في ظل متابعة دائمة ومستمرة.

2- التعلم للتمكن ومعايير الجودة

عند تطبيق مؤشرات الأداء الموجودة في معايير الجودة على المناهج من خلالها سوف نصل إلى "مفهوم التعلم من أجل التمكن"، وذلك لأن معايير الجودة تهدف إلى وصول المتعلم والمناهج إلى مستوى التمكن من خلال تحقيق مؤشرات الأداء المرجوة. معنى ذلك أن الجودة في المناهج تعني "التعلم للتميز". وهذا أيضاً يتحقق عند مراعاة معايير الجودة بالنسبة للمناهج والمتعلم،

وذلك لان مفتاح الابداع هو التميز وهذا ما نريد تحقيقه في عصر العولمة الذى لا مجال فيه إلا للتميز.

3- نشر ثقافة الامتياز ومحفزات التعليم مدى الحياة:

إن وظيفة التعليم ودور المعلم، ينبغي أن ينظر إليها نظرة جديدة في مجتمع المعرفة، فقد أصبحت المجموعات البشرية المتطورة ترغب في نوع جديد من المدارس يتوافق أكثر مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة التي عرفتھا المجتمعات الصناعية. فالحديث اليوم يدور عن المدرسة ذات الفصل العالمي، وعن المقاصد والأهداف الاستراتيجية لتكوين مهنيين في التعليم. وفي هذا المجال بالذات، برزت على السطح فلسفة جديدة للتربية والتكوين تؤكد على جملة من الأسس من أهمھا:

- ضرورة العمل على نشر ثقافة الامتياز ومحفزات التعليم مدى الحياة.
- النهوض بمجموعة مترابطة من المسارات والعلاقات بين التربية والشغل والتعليم ما بعد الدراسة وأثناء الخدمة. وجاء التأكيد في هذا الخصوص على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وبين البنى الجديدة المستنبطة التي قد توفر إمكانات التعليم المستمر والتكوين المنفتح على آفاق ثقافية ومهنية جديدة طوال الحياة.

4- توظيف التكنولوجيا الحديثة في الاتصال والإعلام:

إن الدخول في شبكة من العلاقات والمؤسسات، عن طريق التكنولوجيا الحديثة في الاتصال والإعلام، توفر حظوظ الارتقاء إلى أفضل البرامج وأحدث الطرق في التعليم والتعلم على مستوى عالمي. وهذا يؤكد بالضرورة على استثمار الإمكانيات التي يوفرها الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ويتطلب التعلم الذاتي تمكين المتعلمين من استخدام التقانات التعليمية الحديثة في الوصول إلى المعلومة، وكذلك في معالجتها بطريقة فعالة، هنا سوف يحتاج المتعلمون إلى صقل مهاراتهم في التعامل مع المكتبات وأجهزة الإعلام والأقراص الممغنطة والحاسوب وغيرها من التقنيات للوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر (السنبل، 2004، 10).

5- وضع معايير وضوابط:

من المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة وجود معايير محددة، وضوابط دقيقة للنهوض بجوانب التكوين لأطر التدريس، وتدعيم المهارات الضرورية لممارسة المهنة، واستنباط قواعد وتقنيات مستحدثة لتقييم المردود وتحسين الأداء.

6- الربط بين عمليات التعليم والبحث العلمي والعمل الإنتاجي:

إن تسارع إنتاج المعرفة، وكذلك تعدد مجالات تطبيقها، وإبداعاتها، يستدعي على الصعيد التربوي، مزيدا من الربط بين عمليات التعليم والبحث العلمي والعمل الإنتاجي، وأن يترك التعليم

مكانه للتربية والعمل بمبدأ التربية المستديمة، والسعي إلى تكوين الإنسان متعدد المهارات القادر على التعلم الذاتي (ساسي، 1998، 8).

7- تنمية التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والقدرة على حل المشكلات:

إن متطلبات الثورة الاتصالية التي تسم هذا العصر، تتطلب من التربية أن تعمل على تعريف الناشئة بمصادر المعلومات، وكيفية الحصول على المعلومة وتحليلها وفهمها، وتنمية التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات، وتنمية التفكير الإبداعي. إن تنمية القدرة على الإبداع، وروح المبادرة، ومهارة التفكير الناقد، والمحاكمة وحل المشكلات لدى الناشئة، من متطلبات مجتمع المعرفة العامة والضرورية (Hargreaves, 2002).

8- المرونة والقدرة على تغيير هيكل عمليات التعلم والتعليم:

المرونة شرط لا بد منه لمواجهة التغيرات العالمية المفاجئة، وللمحافظة على قدرة النظام التعليمي في عالم متجدد. وتتمثل مرونة النظام التعليمي في القدرة على تغيير هيكل عمليات التعلم والتعلم استجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة، سواء المرونة في عدد سنوات الدراسة، أو في محتواها، بحيث تستجيب لحاجات المتعلمين المختلفة والمتجددة، أو في انفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل وحاجاته وتطوير بنيتها ومناهجها وأساليبها تبعاً لذلك. وكذلك أيضاً المرونة في تنوع التعليم وتشعبه، وتيسير الانتقال بين الاختصاصات والفروع المختلفة، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي وتحقيق التكامل بينهما، وانفتاح المدرسة النظامية على الطلاب من مختلف الأعمار، وتنوع الدراسة في شتى مراحل التعليم تبعاً لحاجات المتعلمين المختلفة (عبد الدايم، 1998، 16).

9- التأكيد على ديمقراطية الحياة المدرسية والأسرية:

وذلك من خلال الإيمان بحق الجميع في التعلم، وبقدرتهم عليه، والافتتاح بإمكانية كل متعلم علي تعلم كل شيء، وأن باستطاعته تحقيق التميز في تعلمه؛ وذلك في إطار ترسيخ رؤية جديدة لمبدأ تكافؤ الفرص، وبناء الفعل التربوي على "سلطة العقد" من خلال السعي إلى تحقيق مشروعات مشتركة كبديل للسلطة التقليدية التي يمارسها الكبار على الصغار، وكذلك التركيز في كل ممارسة أو إجراء على التربية من أجل حقوق الإنسان، واستنباط الوسائل الكفيلة بضمان التعليم للجميع (السنبلي، 2004).

وفي مستوى الفعل التربوي، فإن الأمر يؤدي إلى التأكيد على :

- تدريب الطلاب على العمل الجماعي.
- تعويد المتعلمين على الضبط الذاتي بدلاً من الخضوع إلى سلطة خارجية.
- تنوع أساليب التعليم وتكييفها حسب مقتضيات الفروق الفردية وصولاً إلى ضمان حق كل متعلم في الاستفادة المثلى من التربية المدرسية.

- استخدام التقويم المدرسي في بعده التشخيصي والتكويني لبناء العملية التربوية على أساس من العقلنة الوظيفية.

10- تضمين المناهج الدراسية خبرات ترتبط بمشكلات الحياة وعالم الإنتاج:

أي أن تتضمن المناهج معارف علمية على صلة بالمشكلات البيئية، وتنمية القدرة على المبادرة وعلى التكيف مع المواقف غير المألوفة، وتنويع شعب التعليم ومسالكه بما يضمن دخول أيسر إلى عالم العمل وكذلك انفتاح المؤسسة التعليمية الفعلي على عالم الإنتاج (السنبل، 2004).

11- تطوير الإنسان ذاته والاستثمار فيه فكرياً وسلوكياً ومشاركة ورأياً ونقداً وإبداعاً:

ففي مجتمع المعرفة يكون التركيز على بناء إنسان يتصف ب: القدرة على تحقيق الاستقلال الذاتي في تحصيل المعرفة، والقدرة على إصدار الأحكام على الأمور في إطار اجتماعي، وإدراك أهمية السياق الاجتماعي عند النظر في القضايا والمشكلات، والقدرة على التفكير الناقد والتحليلي، والرغبة في التميز والحرص على النقر، والقدرة على الإبداع والتخلص من النمطية، والاعتماد على النفس والقدرات والعمل على تنميتها، والقدرة على تحديد الأهداف ووضع استراتيجيات مناسبة لتحقيقها، والقدرة على تحديد وضع الخطط اللازمة لمعالجة المستجدات والتحضير قبل حدوثها، والحرص على تناول الأمور بعقلانية وانفتاح على الآخرين بلا ذوبان، والرغبة في التواصل مع التراث العربي الإسلامي دون انغلاق، والقدرة على التقبل التكنولوجي وإتقان أساليب المعلوماتية وترشيدها، والتحلي بقيم التعامل مع الوسائط التكنولوجية الحديثة.

رابعاً: إجابة السؤال الرابع: أبعاد التحرك المستقبلي للتعليم العالي العربي في

مجتمع المعرفة:

للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، والذي ينص على: "ما أبعاد التحرك المستقبلي للتعليم العالي العربي في مجتمع المعرفة؟"، قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والكتابات التي تناولت هذا الموضوع، وفي مقدمتها (تركمان، 2010، 19)، (السنبل، 2004، 10)، (عيد، 2006، 14)، (وناس، 2002، 16):

إن مستقبل العالم العربي سيكون أكثر إشراقاً وأبعث على الأمل كلما ارتقى مستوى التعليم، وكلما زاد تدريب وإعداد المتعلمين علمياً وتربوياً. ويندرج هذا الجهد ضمن إطار محاولة توسيع خيارات الإنسان العربي، خاصة الحصول على المعرفة وضمان مستوى معيشي لائق، من خلال الأبعاد الثلاثة التالية (تركمان، 2010، 19):

- تكوين القدرات البشرية، من خلال تحسين المستوى الصحي والمستوى المعرفي وتجويد المهارات الفردية والجماعية.

- استخدام البشر لهذه القدرات للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية والإبداعية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

- استخدام مستوى الرفاه البشري الذي وقع بلوغه لإثراء القدرات البشرية والقدرات المعرفية.

إنّ مجتمع المعرفة اليوم لا يقوم بدوره إلا على أساس منظومة وإستراتيجية للعلم والمعرفة من خلال التعلم مدى الحياة، أي الاستثمار في الموارد البشرية. ويمكن الإسهام في تنمية بشرية كفيلة ببعث الحيوية والتجدد في مجتمعاتنا، من خلال التحرك المستقبلي في إطار الأبعاد التالية (تركمانى، 2010، 19):

1. **البعد الأفقي:** ويعني امتداد فرص التعليم للصغار والكبار، أينما كان موقعهم الجغرافي، مما يقلل إلى أقصى درجة ممكنة من التباينات الجغرافية (المدن والقرى والوادي) والاقتصادية بين الأطفال والشباب كافة، ويندرج هذا البعد في شعار منظمة اليونسكو "التعليم للجميع".

2. **البعد الرأسي:** ويشير إلى إتاحة فرص التعليم إلى أطول فترة ممكنة من السنوات بعد مدة التعليم الأساسي، إذ المأمول أن يصبح التعليم الثانوي أساسياً، وأن يتاح مزيد من الفرص للتعليم الجامعي. ويتضمن هذا البعد توفير فرص التعليم والتدريب لقوة العمل، مما يتيح لها التطور والتكيف مع مستلزمات التنمية المستدامة في تجدها وتوظيفها للمنجزات العلمية والتكنولوجية المتاحة في مجتمع المعرفة.

3. **بعد العمق في العملية التعليمية:** وهو المتصل بالتطوير الكيفي لمناهج التعليم وأساليبها، ويعتبر من أهم أبعاد العملية التعليمية في تعليم المستقبل، حيث يتألف من العناصر التالية (تركمانى، 2010، 19):

أ. **تكوين الإنسان الكلي:** ويقصد به ما تؤدي إليه العملية التعليمية من إنضاج لمختلف قدرات المتعلم العقلية والروحية والاجتماعية والمهارية والجمالية.

ب. **الشمول المعرفي:** ومن مكوناته الإلمام بالمضامين والمفاهيم في منظومة المعارف الإنسانية في شمولها، بما يتطلبه ذلك من التركيز على كل نظام معرفي ومفاهيمه الأساسية ومناهجه العلمية.

ج. **تنمية التفكير:** ويرتبط بالتأكيد بالجانب العقلي وتنمية القدرات العقلية في التفكير العلمي بمختلف مداخله ومناهجه ومقارباته وتعمده، وهذه التنمية هي مفتاح التعامل في الحياة المعاصرة، نظراً لما يزر به مجتمع المعرفة من منجزات علمية وتكنولوجية. وبمعنى آخر، تستهدف العملية التعليمية لا مجرد حفظ المعلومات واجترارها، إذ أنّ تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفير ذلك، وإنما تدور أساساً حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق الدراسة والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير.

ويتوقف التوظيف الفعال للتكنولوجيا، في التعليم والتعلم واستخدام شبكات الحاسوب، على تأسيس هذه الذهنية العلمية في التفكير وتنوع مصادر المعرفة، ومن خلال هذا الجانب في عمق العملية التعليمية يتسع المجال للتميز والتفوق والإلتقان.

4. **البعد الاجتماعي-الثقافي:** وهذا يُعنى بإسهام التعليم في ترسيخ أساسيات مشتركة لثقافة المجتمع وقيمه، وإمكانيات التفتح على ثقافات العالم.

وهنا نؤكد على ما تضمنته الفقرات السابقة من أن مواجهة تحديات مجتمع المعرفة، لا يعني الاقتصار على الجوانب العقلية والمعرفية والفكرية، بل ينبغي أن يشمل إعداد الإنسان بكل جوانب نموه: العقلية والمعرفية، والقيمية والوجدانية، والاجتماعية، والحركية، بمختلف مستوياتها وتعداتها.

خامساً: إجابة السؤال الخامس: معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة:

للإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة، والذي ينص على: " ما معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية في ظل مجتمع المعرفة؟"، قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والكتابات التي تناولت هذا الموضوع، وفي مقدمتها (مركز تطوير طرائق التدريس والتدريب الجامعي، 2012)، (متمرس، 2012)، (عرفة: 2002م، ص 175-177)، (الحמיד، 2004: 26-30)، (بياعة، 2007):

وفي ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة السابقة يحاول الباحث هنا أن يحدد معالم الإطار العام لمناهج التعليم العالي في بلادنا العربية في مجتمع المعرفة، فيما يلي:

الأسس التي تقوم عليها مناهج التعليم العالي في الدول العربية:

إن مواكبة المناهج للتوجهات المستقبلية يستدعي أشكالاً منهجية جديدة يأخذ في اعتبارها هذه التوجهات عند تخطيط المنهج وعند تنفيذه لتتحمل بدورها مسئولية إعادة تشكيل الإنسان للقرن الجديد. إن المنهج الدراسي في مجتمع المعرفة يجب أن يراعي العديد من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب في مواجهة المشاكل المحلية، بالإضافة لمتطلبات السوق العالمية. لقد أصبح الدخل الترابطي لدراسة المعرفة يشكل أهمية قصوى لأن جميع فروع المعلومات تتربط وتتشابك مع بعضها، أو تعطي النظرة الكلية للعلوم وتكامل المعرفة وترابط عناصرها وتداخل مكوناتها. إن الارتباط بين المعلومات التي يستقيها الإنسان ومكونات الحياة نفسها هي الطريق الطبيعي والمدخل الحقيقي لاستيعاب المعرفة، والتفاعل معها والتأثر بها، مما أعطى الحياة حيويتها وديناميكيته وتأثيرها القوي لدى الإنسان وتفاعله معها (عرفة: 2002م، ص 162). ويشير مجدي عزيز إلى دور المنهج التربوي في إكساب المتعلم سمات الإنسان

الجديد، وذلك على أساس تحقيق الآتي: إكساب المتعلم مقومات ثقافية العقل، ومهارات التكنولوجيا الإنسانية، وأساليب الحوار مع الآخرين، وقدرات الإبداع والابتكار(عزيز، 2002 م، 316). ولأجل ذلك يجب ان تنطلق مناهج التعليم العالي من مجموعة من المبادئ والمنطلقات، نذكر منها:

الأساس الفلسفي لمناهج التعليم العالي في الدول العربية وفلسطين:

- 1- تصمم مناهج التعليم العالي وفقاً لقيم وتوجهات الدساتير العربية.
- 2- تستند للفلسفة التربوية العربية والإسلامية.
- 3- تتبثق من قيم الإسلام وتعاليمه.
- 4- تعزز تكوين شخصية المسلم المؤمن الذي يعبد الله ويتقيه.
- 5- تؤكد على النظرة التكاملية للمعرفة بجميع ميادينها، سواء ما يتعلق بالمعرفة حول الكون وظواهره وقوانينه، أو المعرفة المتعلقة بالإنسان وطبيعته وتاريخه وبيئته، أو المعرفة المتعلقة بالحياة والأحياء.
- 6- تقوم على مبدأ التوازن بين العلوم، وبين الجوانب المادية والروحية، وبين الحياة الدنيا والإعداد للحياة الآخرة.

الأساس الاجتماعي الثقافي لمناهج التعليم العالي في الدول العربية وفلسطين:

- 1- تعزز المحتوى الاجتماعي والثقافة المجتمعية للتعليم الجامعي.
- 2- تستند إلى استراتيجية التعليم الوطنية.
- 3- توفر توجيهها مستقبلياً ومساعداً في الانتقال إلى سوق العمل.
- 4- تعكس الثقافة المجتمعية والبيئة المحلية، والطموحات الوطنية.
- 5- تلبي احتياجات خطط التنمية الوطنية، والاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.
- 6- تعزز تحمل المسؤوليات الفردية والاجتماعية .
- 7- تجسد الدور الحيوي للمنهج في التعليم الجامعي .
- 8- تجسد دور الجامعة في تطوير المجتمع وريادته.
- 9- تؤكد على وحدة الأمة العربية ونبذ الشقاق بين الطوائف والمذاهب والقوميات.

الأساس المعرفي لمناهج التعليم العالي في الدول العربية وفلسطين:

- 1- تحقق ترابط المعرفة وتكاملها.
- 2- تؤكد على المعرفة الحقة التي تقود الإنسان للإيمان بالله، والخشية منه، والإنابة إليه.
- 3- تعزز الجوانب التطبيقية.
- 4- تحقق التوازن بين جوانب المعرفة ومهارات التعلم.

- 5- تعزز الطريقة العلمية في التفكير والبحث المنظم والاستقصاء.
- 6- تؤكد على الاهتمام بمختلف فروع التخصص التي يحتاجها المجتمع الإسلامي.
- 7- تتناول مفاهيم جديدة مثل: مفاهيم البيئة والمحافظة عليها، والصحة، والأمن القومي، والوعي السياحي، والوعي السياسي، والتفاهم الدولي والسلام الاجتماعي، والمحافظة على الموارد وصيانتها.

8- تؤكد على علوم المستقبل من رياضيات وعلوم ولغات أجنبية وتكنولوجيا.

الأساس النفسي لمناهج التعليم العالي في الدول العربية وفلسطين:

- 1- تتنوع مناهج التعليم لمراعاة البعد الإنساني.
- 2- تتسجم مع خصائص المتعلمين البيولوجية والنفسية وسماتهم، ومتطلبات نموهم في كل مرحلة من مراحل نموهم، و قدراتهم، و حاجاتهم.
- 3- تتوافق مع الكيفية التي يتعلم بها المتعلمون.
- 4- تعزز النظرة الإسلامية المتوازنة إلى النفس الإنسانية باعتبارها كلاً متكاملًا، يتكون من نزعات مادية وأشواق روحية، وحاجات وميول و رغبات، بصورة تزكي النفس وتسعدها.
- 5- تلبي حاجات المتعلمين باعتبارها وسائل لتحقيق أهداف و غايات مثلى تتعلق برضوان الله.
- 6- تحقق معايير مجالات التعلم، وتعكس آخر التطورات العالمية في كافة مجالات التعلم.

عناصر مناهج التعليم العالي في الدول العربية وفلسطين:

يمكن النظر إلى المنهج كمنظومة متفاعلة متكاملة تتكون من عدة عناصر من أهمها: الأهداف، المحتوى، طرائق التعليم والتعلم والأنشطة، والتقييم. وتتكامل هذه العناصر مع بعضها البعض ويؤثر كل عنصر في بقية العناصر الأخرى ويتأثر بها. وفيما يلي تصوراً لكل عنصر من عناصر مناهج التعلم العالي في الدول العربية:

أولاً: الأهداف الأساسية لمناهج التعليم الجامعي:

ينبغي أن يحتل الطالب في التعليم الجامعي العربي، في ظل مجتمع المعرفة، مكانة مميزة، فلا ينبغي النظر إليه على أنه مجرد مستهلك للمعرفة، أو متلقي لها، بل يجب أن يصبح منتجا لها، باحثا ومستقصيا ومبدعا. بل علينا اعتباره مكوّناً جامعياً قادراً على التفاعل مع المعرفة والأحداث العالمية، ويمتلك المقدرة على حمل معايير عالمية من الأفكار والمهارات، بحيث يصبح قيمة مضافة اقتصادياً، ويمتلك منظومة قيمية تنطلق من تعاليم ديننا وقيم مجتمعاتنا العربية.

وتتمحور أهداف مناهج التعليم العالي في الجامعات العربية، ضمن هدف عام مفاده: تكوين خريجين في مختلف مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية، يتمتعون بمستوى من العمق في مجال أكاديمي، بما في ذلك معارف ذلك المجال، ومهاراته العلمية والتقنية، ويتمتعون باتجاهات موجبة نحو المهنة، ويتحلون بالثقة، والقيم والمبادئ، وباستقلالية مهنية وحس قوي لخدمة المجتمع، وجعل العالم مكاناً أفضل، طبقاً لقواعد ومعايير أخلاقية تتماشى مع طبيعة المهنة ومكانتها الاجتماعية، وبما يمكنهم من الحصول على عمل يناسب قدراتهم وتوجهاتهم، وتمكينهم من الوسائل اللازمة لتطوير معارفهم ومهاراتهم الفكرية والسلوكية باستمرار، تطويراً يؤهلهم للقيام بوظائف ومهن جديد.

وللوصول لهذا الهدف العام، هناك محاور أساسية يجب التأكيد عليها، نذكرها فيما يلي:

المحور الأول: أهداف تتعلق بتنمية المعرفة والفهم ومهارات التفكير وحل المشكلات:

وتشمل: المعرفة والفهم للمعارف التخصصية في المجال الأكاديمي المحدد، المعرفة والفهم بالتراث الثقافي العربي والإسلامي، واكتساب ثقافة علمية عامة في المجالات الاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية والإدارية والحياتية، وتمكن الخريج من متابعة التغيرات الطارئة في هذه المجالات والإشكاليات الناجمة عنها ذات الأهمية في حياة المجتمع، وتنمية القدرة على استخدام تلك المعارف في حل مشكلات حياتية، وحلّ المشكلات في مجال اختصاصهم، وتنمية التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والتفكير التحليلي، وإدراك وحدة العلوم والمعارف وإدراك العلاقات التبادلية فيما بينها.

المحور الثاني: أهداف عملية تقنية ومهنية:

وتشمل: إتقان استخدام التقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية بفاعلية، واكتساب مهارات الحصول على المعرفة من مصادرها المتنوعة، واكتساب مهارات البحث العلمي والإجرائي، وتحقيق الكفاءة في المهارات الفنية في مجال تخصصهم.

المحور الثالث: أهداف تتعلق بالقيم والمبادئ والاتجاهات:

وتشمل: الاعتزاز بالثقافة والهوية الوطنية والقومية والإسلامية، وتبني ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها، والالتزام بالمثل العليا للديمقراطية وقيم العدالة الاجتماعية

وقيم التسامح واحترام الجميع، واحترام حقوق الإنسان، وممارسة ذلك في السلوك اليومي والحياة العملية، وتكوين صورة موجبة للذات المهنية، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو المهنة، وتحقيق الانخراط الذاتي في المهنة وإنماء الرغبة في ممارستها، وتحقيق الرغبة في التنمية المهنية والانفتاح على التجديدات في مجال التخصص، وتنمية الرغبة في العمل التعاوني، والتفاعل مع البيئة المهنية والمحلية والمشاركة الإيجابية في معالجة مشكلات بيئية وصحية، و تطوير الثقة بالنفس.

المحور الرابع: أهداف تتعلق بالمهارات الشخصية والاجتماعية والحياتية:

وتشمل: تنمية القدرة على قبول التحديات، وإدارة عواطفهم، وأن يكونوا حساسين لمشاعر الآخرين، وأن يكونوا متعاطفين ومبادرين، وعلى استعداد للمشاركة بشكل إيجابي في المجتمع، وأن يكونوا مرنين وقادرين على التكيف مع التغيير، والعمل بشكل مستقل وكجزء من فريق، وتطوير الكفاءة البدنية، واعتماد أساليب حياة صحية، وتطوير احترام الذات واحترام الآخرين، وتطوير القدرة على استخدام الوقت بفعالية، وإتقان مهارات التخطيط، ومهارات العمل الجماعي، وإتقان مهارات الاتصال والتواصل، وفن التعامل ومهارات فن التفاوض والحوار، وإدارة التعلم الذاتي، واكتساب مهارات صنع القرار، وإدارة الوقت.

ثانياً: محتوى مناهج التعليم العالي في الدول العربية:

في الندوة العلمية التي عقدها جامعة واسط-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق 2012م، خرج المجتمعون برؤية جديدة للمناهج الجامعية تتضمن توفير تعليم عالي الجودة للجميع كحق من حقوق الإنسان، وتطوير مناهج متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتقدمة تروج لحقوق الإنسان والمساواة، والتفاهم ما بين الثقافات والتنمية المستدامة، والنظر في كل من احتياجات المتعلم ومتطلبات خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، والنظر في التغيرات والتطورات الجديدة على المستوى المحلي والدولي من خلال مناهج محدثة وملائمة ثقافياً، وتكوين أشخاص يتمتعون بأخلاق عالية بناء على قيم ومبادئ دينية عليا، وتكوين مواطنين مثقفين بناء على مبادئ وممارسات الديمقراطية، والحرية والعدالة الاجتماعية، وتطوير التفكير المبدع والناقد، ومهارات حل المشكلات وتنمية اتجاهات مُبادرة تؤدي إلى أفراد سباقين إلى التعلم من منظور التعلم مدى الحياة (مركز تطوير طرائق التدريس والتدريب الجامعي، 2012).

إن مناهج التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة يجب أن تراعي العديد من الاعتبارات المهمة، والتأكيد على دور التدريب في مواجهة المشاكل المحلية بالإضافة لمتطلبات السوق

العالمية، وضرورة إبراز تكامل المعرفة وترابط عناصرها وتداخل مكوناتها؛ ذلك أن الارتباط بين المعلومات التي يستقيها الإنسان ومكونات الحياة نفسها هي الطريق الطبيعي والمدخل الحقيقي لاستيعاب المعرفة، والتفاعل معها والتأثر بها، مما أعطى الحياة حيويتها وديناميكتها وتأثيرها القوي لدى الإنسان وتفاعله معها (عرفة، 2002م، ص 162) في (الحמיד، 2004).

وفي تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010م الذي تم برعاية مشتركة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علل نتائج الدراسات الميدانية التي تم استعراضها ضعف مهارات المعرفة لدى الشباب بضعف المناهج ورداءتها، وغياب دور المؤسسات المدنية والأسرية وانعدام السياسات التنموية، ولذا تشير النتائج إلى ضعف مهارات، مثل مهارة التحليل النقدي، ومهارة التواصل الكتابي، وحل المشكلات والتخطيط للمستقبل، وإدارة الوقت، ونوقش مدى مساهمة المناهج وطرق التدريس السائدة في بناء مهارات المعرفة التي تتطلب بيئات تمكينية مناسبة (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2011).

إن مجتمع عصر المعرفة يقنضي أن يسهم محتوى مناهج التعليم العالي بتحقيق غايات أربع، وردت في تقرير اليونسكو الذي صاغها في صورة مبادئ أربع، هي (عرفة: 2002م، ص 175-177)، (الحמיד، 2004: 26-30):

1- **تعلم لتعرف:** يتعلق هذا النمط من التعلم بإتقان استخدام أدوات المعرفة، وهنا لا بد من التأكيد على القواعد التالية:

- **تراكم المعلومات لا يعني زيادة المعرفة:** حيث أصبحت المعرفة من الممكن أن تضيع في خضم المعلومات، والمعلومات يمكن أن تضيع في شلالات البيانات، ويصبح إبداع العقل البشري كامناً في قدرته على توليد معرفة ضخمة من معلومات ضئيلة غير مكتملة.
- **تكامل المعرفة واتساع نطاقها:** توضح مؤشرات عصر المعرفة إلى التزايد المضطرد في الاندماج المعرفي وبالتالي التكنولوجي الثقافي، مما يدعو إلى الابتعاد عن التخصص الضيق.
- **مداومة اكتساب المعرفة:** التأكيد على الدور الفاعل للمتعلّم القائم على التقصي والبحث والاستكشاف وحل المشكلات واتخاذ القرارات.
- **الصمود إزاء التعقيد:** من خلال تنمية روح المثابرة في الفكر وشحن الأدوات المعرفية من مناهج ومهارات تدريس واستخدام نظم الكمبيوتر والمعلومات والتعامل مع نظم المعلومات الذكية والمعقدة.
- **تنمية المهارات الذهنية:** أصبح المطلوب من المتعلم في عصر المعرفة حسن استغلال الإنسان لموارد ذاكرته الطبيعية من خلال تخزين المفاهيم والكليات والعلاقات، لا الأرقام والبيانات وتفاصيل الجزئيات.

2- **تعلم لتعمل:** إن التعليم للمعرفة والتعلم للعمل لا فكاك بينهما إلى حد كبير، ولكن تعلم أن تعمل أوثق ارتباطاً بالتدريب المهني. إن التعامل مع عالم الواقع وعالم الفضاء المعلوماتي يتم من خلال:

- **مهارات الحوار عن بعد.**
- **مهارات التفاعل مع نظم الواقع ومرونة التنقل بين الواقعي والتخيلي ومن المجرّد إلى المحسوس.**
- **مطالب الحياة في مجتمع التعلم:** تتحد مطالب حياة المتعلم في عصر المعرفة في قدرته على التحوّل والتفاعل مع فصائل الآلات الذكية، مما يلقي بأدوار مضاعفة على السيكلوجيين، المهنيين بالذكاءات المتعددة.
- **تعدد أطوار العمل، مثل:** العمل عن بعد، العمل الجماعي، العمل في أثناء النقل والحركة. مما يعني انهيار الحدود المكانية والزمنية بين الإنسان والعمل ويتطلب ذلك آليات جديدة في العملية التعليمية مثل أسلوب الفيديو كونفرنس (التعلم عن بعد)، والتعلم بالمشاركة حيث يشترك أكثر من طالب في أداء المهمة.
- **التعلم التشاركي:** حيث يشارك الطلبة معلمهم في إعداد الدروس والقيام بتنفيذها.
- **التعليم بالمراسلة:** حيث منحت تكنولوجيا المعلومات آفاقاً عدة وجديدة للتعليم والتعلم يستطيع الفرد من خلالها أن يتعلم في أي وقت ومن أي موقع وفي أي مكان بل من مواقع عدة في الوقت ذاته، من خلال ما يعرف بأسلوب المناهج الموزعة: Distributed courseware.
- **التعامل من خلال العمل ومن أجله،** حيث أصبحت هناك جامعات حديثة تؤهل طلابها دون أن يتفرغوا للتعلم من خلال أسلوب (التعلم في العمل).
- **القدرة الإقناعية:** من خلال سرعة التصرف في المواقف الطارئة.

3- **تعلم لتشارك الآخرين:** إن هذا النمط من التعلم يحتمل أن يكون أحد المسائل الأساسية المشار إليها في التربية في الوقت الحاضر. ولقد أصبحت بيئة الإنسان واسعة، الأمر الذي أصبح فيه ثنائية المحلية والعالمية أحد المحاور الرئيسية للفلسفة التربوية. ويتفرع ذلك إلى:

- **التخلص من نزعات التعصب والعنف:** من خلال تدريس تاريخ الحضارات وتشجيع الحوار بين الحضارات والمساهمة في تخطيط البرامج التي تساعد الكبار والصغار على نبذ العدوان والعنف والتعصب والخوف من الآخر والاهتمام بالتسامح.
- **اكتساب فهم الآخرين من خلال اكتشاف الذات:** من خلال الاهتمام بتدريس الجغرافيا البشرية، وتعليم اللغات، وتنمية التعايش بين الثقافات.

• تنمية مهارات الحوار مع الآخر: من خلال تنمية القدرة على الإقناع وهندسة الحوار والتواصل.

• تنمية الرغبة في مشاركة الآخرين: وتنمية روح التعاون مع تنمية روح المنافسة السليمة والعمل بروح الفريق.

4- تعلم لتكون: ينبغي أن يسهم التعليم في تنمية كل فرد تنمية شاملة عقلاً وجسماً ووجداناً وذكاء وحساسية اجتماعية وغير ذلك.

ويتطلب ذلك:

• إضفاء الطابع الشخصي: يجعل المتعلم لا المعلم هو محور عملية التعليم وملائمة البرامج التعليمية لمطالب وحاجات المتعلم وبما يناسب استعدادات المتعلم وقدراته.

• تنمية القدرة على إصدار القرارات: من خلال تقديم برامج تعليمية تساهم في تدريب المتعلم على سرعة اتخاذ القرار والمقارنة بين البدائل المطروحة، وذلك من نظم المعلومات التي تعتمد على: نماذج المحاكاة والسيناريوهات، واستخدام العوالم التخيلية.

• تنمية الشعور بالمسئولية الفردية: وبالتالي تقديم أساليب التعلم الذاتي التي تنمي الشعور بالمسئولية والقدرة على الإنجاز والتحكم الذاتي.

• تنمية الإبداع: من خلال تطوير المناهج وأساليب التعليم والتدريس في ضوء التعلم بالاكشاف، واستخدام النظم التخيلية والتعلم التعاوني من خلال الحوار والمشاركة وغير ذلك، وأي أسلوب ينمي الإبداع والخيال مثل العصف الذهني.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث يرى أن يتوفر في محتوى المناهج في مؤسسات

التعليم العالي ما يلي:

1. أن يعكس محتوى مناهج التعليم العالي في الدول العربية مجموعة الأسس الدينية، والاجتماعية، والمعرفية، وال نفسية.

2. أن يتصف محتوى مناهج التعليم العالي بالمرونة والقابلية للتغيير في ضوء المستجدات المجتمعية.

3. أن يمتلك القدرة علي إثارة اهتمام المتعلم بما يتمتع به من جاذبية وتشويق وارتباط بحياة المتعلم.

4. أن تحتوي المناهج خبرات تنمي التفكير والعمليات الذهنية.

5. أن يحقق المحتوى تكاملية المعرفة، من خلال إبراز العلاقات الأفقية بين محتوى الموضوعات المختلفة للمساق الواحد، والعلاقات بين المساق والمساقات الأخرى، مع تجنب التكرار.

6. أن يركز علي قضايا المجتمع ومشكلاته وكيفية المساهمة في حلها.

7. أن يتم التركيز في محتوى المناهج التعليمية علي تدريس علوم المستقبل في التخصصات المتنوعة لإتاحة الفرص أمام المتعلمين لاختيار التخصص الذي يتناسب مع رغباتهم وميولهم وطموحاتهم وقدراتهم.

8. أن يتم توظيف الوسائط المتعددة في تطوير المناهج الدراسية سواء في تصميمها أو تنفيذها.

9. الإقلال من الحشو والتكرار، والاهتمام بنوعية المعرفة وتنظيمها بطريقة تنمي التفكير، وتشجع عليه.

وعليه يقترح الباحث مجموعة من المقررات الجامعية ليتم الاختيار من ضمنه متطلبات الجامعة، مع ملاحظة تبني فكرة المقررات الإجبارية والاختيارية، وهذه المقررات هي: مقررات الثقافة الإسلامية والوطنية: تاريخ القطر العربي، وجغرافيته، جغرافية فلسطين والوطن العربي، القدس والقضية الفلسطينية، الفكر الإسلامي، القرآن الكريم (حفظاً وتفسيراً وتلاوة)، والسيرة النبوية، والعقيدة الإسلامية، وقضايا فقهية معاصرة. مقررات الثقافة العلمية والتكنولوجية: العلوم في حياتنا، دراسات بيئية، مبادئ السلامة والأمان، التكنولوجيا والمجتمع، الصحة العامة، ومهارات الحاسوب وتطبيقاته، التعليم الإلكتروني. مقررات الثقافة الحياتية: القيادة والإدارة، اللغات (العربية والإنجليزية والعبرية، ولغات أخرى)، الثقافة القانونية وحقوق الإنسان، ومهارات دراسية وبحثية، الحياة الأسرية، العلاقات العامة والاتصال، مهارات حياتية، التنمية البشرية.

ثالثاً: الأنشطة وطرائق التدريس:

إن تدريس موضوعات مناهج التعليم العالي في مجتمع المعرفة يقوم على أسس حديثة، تقوم على أساس المبدأ: "أن يعلم الفرد نفسه بنفسه، وأن يصل إلى مصدر المعلومة بنفسه"، بشرط أن يكون للتقنيات التربوية الحديثة مكانة في المنهج (عزيز، 2002م، ص 365). وإن التدريس الجيد لمناهج التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة هو الذي يتخذ من المعرفة وسيلة لتخطيط مواقف الخبرة، فالمعلم في أثناء تنفيذه للمنهج عليه أن يتمكن من امتلاك الأساليب والأدوات الحديثة التكنولوجية والتقنية التي تعد من مقومات نجاح عملية التدريس وإدارتها (عبد الرازق، 2002م، ص 139). كذلك يتيح التدريس الجامعي الجيد في كل مادة دراسية للطالب الفرصة لممارسة قدر من البحث العلمي، وتوظيف المهارات العملية والفكرية الخاصة لكل مادة دراسية. (جابر: 1996م، ص 168).

وفيما يلي جملة من المعايير التي ينبغي توفرها في أنشطة وطرائق تدريس المناهج الجامعية:

1. تنوع الأنشطة التعليمية حسب رغبة المتعلم، وتفاعلاته، وتفضيلاته، وبما يحقق أهداف التعلم.
2. اعتماد الوسائط المتعددة والتقنيات التكنولوجية وأساليب التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتعلم مدى الحياة. وتوفير معلومات مرئية مدعمة بالصورة والنص والحركة والمؤثرات المختلفة، واستخدام تكنولوجيا المحاكاة وأساليب النمذجة وبيئة التعلم الافتراضي.
3. استخدام مهارات الحوار والتفاعل مع الآخر والمهارات البينشخصية، ومهارات العمل الجماعي، والتعلم التشاركي، حيث يشارك الطلبة معلمهم في إعداد الدروس والقيام بتنفيذها.
4. استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الإلكترونية الشخصية، وتزويد المقررات بمصادر التعلم الإلكترونية والمعامل الإلكترونية من خلال وسائط التخزين الرقمية أو عبر شبكات الإنترنت.
5. استخدام أنشطة تعزز مفاهيم البحث الإجرائي وعملياته، وتتمى مهارات الدراسة والتعلم الذاتي؛ مثل مشروعات بحثية، وتقارير بحثية، وحل المشكلات، وزيارات ميدانية. وفيما يلي يقترح الباحث استخدام الطرق والأساليب التدريسية والتقنيات الآتية:
أ- طرق وأساليب التدريس:

1- **تفعيل طريقة المحاضرة:** وذلك من خلال الإثارة الفكرية، والتنظيم والتسلسل والترابط في المحاضرة، والبعد عن الرتابة، بالإضافة إلى العفوية والفورية. حيث تمثل المحاضرة عرضاً درامياً له بداية تشد الانتباه، ونهاية ختامية تسدل الستارة وتختتم المحاضرة. ويمكن أن يسمح الأستاذ أثناء المحاضرة من الطلبة أن يعلقوا على قضايا محددة.

2- **طريقة البحث والمناقشة:** ويمكن أن تأخذ المناقشة صوراً عديدة، منها:

- **التفاعل بين الطلبة والأستاذ،** ويتم بأن يعطي الأستاذ الطلبة فرصة لتوضيح محتوى المحاضرة، أو يطلب منهم إبداء آرائهم بشأن القضايا ذات الصلة.
- **مجموعات الطنين:** حيث يتم تقسيم الصف إلى "مجموعات طنين" تتألف كل منها من 5-15 طالباً، وتقوم كل مجموعة منها على انفراد بمناقشة الأسئلة أو القضايا لبضع دقائق قبل إعادة توحيد الصف، ويقوم بتنظيم المناقشة أحد أفراد المجموعة "موجه النقاش" الذي يختاره الأستاذ أو المجموعة.
- **لعب الأدوار:** وهو أسلوب مناسب لمناقشة قضية خلافية، وهنا يقوم الأستاذ بوصف موقف معين، ويعطي أدوار بعض الشخصيات للمتطوعين لتمثيلها. وهناك صورة رائعة للعب الأدوار هي "المحاورة الصغيرة" بين الطلبة؛ حيث يؤيد الطلبة موقفاً معيناً، و يدافع النصف الآخر عن وجهة النظر المقابلة.

• أسلوب حل المشكلة: وهو أسلوب مفيد في تعلم اتخاذ القرار، وتعلم خطوات حل المشكلة.

3- طريقة التدريس الفردي:

حيث يجدول الأستاذ اجتماعات أسبوعية، ويطلب من الطلبة الحضور للمكتب، وفيها يكون دور الأستاذ الجامعي مستشاراً لا مشرفاً، ويتعين على الأستاذ أن يدرّب طلبته على النقد والنقد الذاتي.

4- التدريس الفردي المزود بالحاسوب:

ويمكن استخدام هذا الأسلوب في حالات عديدة، منها استخدام برامج حاسوبية لتعليم موضوعات معينة. ويمكن استخدام الحاسوب من خلال شبكة الإنترنت للحصول على معلومات أو تعلم موضوعات تطلب من الطلبة في تعلم مقررات معينة.

5- نموذج التحري والتدريب الإبداعي في التعليم الجامعي:

هنا تقسم مجموعة الطلبة إلى فريقين أو ثلاثة فرق، يقوم كل فريق بوضع مسألتين تتعلقان بموضوع الدرس، بحيث تكون إحدى المسألتين ممتعة وشيقة، والأخرى يتعذر حلها، ثم يشرع كل فريق بحل مسائل الفريق الآخر. إن ذلك من شأنه أن يعزز ويثري المعرفة. ولتشجيع الإبداع، يمكن أحياناً منح جوائز أو تقديرات خاصة لواضعي أفضل الأسئلة، وهذا سوف يحفز الطلبة على المشاركة الفعالة في حل وابتكار المسائل (ألفن، 1987، 40-48).

6- الحلقات الدراسية:

الحلقة الدراسية هي مجموعة صغيرة (10-15) من طلاب الجامعة مناهجهم في دراسة متقدمة وبحث أصيل ومناقشة جادة في موضوع من موضوعات معينة، تحت إشراف أحد أعضاء الهيئة التدريسية.

7- التعلم التعاوني :

يعني تنظيم الطلبة في مجموعات صغيرة، يندمجون معاً بأسلوب تشاركي تعاوني لاكتشاف أفكار جديدة، والبرهنة على أفكارهم، أو مناقشة قضايا محددة، وذلك من خلال إبداء آراء متنوعة.

ب- التقنيات التعليمية :

ينبغي أن توفرّ مناهج التعليم العالي تقنيات تعليمية متنوعة ومتطورة، مثل: تقنيات بصرية: مثل الشفافيات، والشرائح، والصور المتحركة، واللوحات، والمجسمات، السبورة البيضاء والعاوية، وتقنيات سمع بصرية: مثل أشرطة الفيديو، و التي تقدم أفلاماً تعليمية لموضوعات

متنوعة، وتقنية الفيديو التفاعلي، وتقنية الحاسوب وملحقاته: أجهزة حاسوب شخصية، شبكة حاسوب، برامج حاسوبية جاهزة، برامج حاسوبية تعليمية، البريد الإلكتروني والإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وأجهزة تعليمية مختلفة: مثل أجهزة التلفزيون التعليمي، وأجهزة الفيديو، وتكنولوجيا الكاميرا، وأجهزة عرض الأفلام التعليمية الناطقة والمتحركة، أجهزة عرض الشفافيات والشرائح، وتجهيزات معملية: تجهيزات معامل الحاسوب وملحقاته، وتجهيزات مراكز مصادر التعلم وتكنولوجيا التعليم.

رابعاً: أساليب التقويم الجامعي ووسائله:

وفيما يلي جملة من المعايير التي ينبغي توفرها في وسائل وأساليب التقويم الجامعي:

1. تزويد المقرر بأسئلة واختبارات وأنشطة تفاعلية تسمح بتصحيح الاستجابات وتحليلها وعرض النتائج على المتعلمين.
2. تنوع أساليب التقويم لتشمل الوظائف والمهام في قاعة الدرس بإشراف الأستاذ ومساعديه، والتقارير، وتحضير العروض، والملصقات، وكتابة المقالات، والمشروعات العملية، والتعيينات المكتوبة، والأعمال الميدانية، وبطاقات الملاحظة، بالإضافة للاختبارات.
3. الاهتمام بالتقويم التراكمي لجميع جوانب شخصية المتعلم بهدف الكشف عن جوانب القوة وجوانب الضعف في العملية التعليمية.
4. استخدام التقويم الإلكتروني من خلال دخول الطالب على موقع الجامعة، والاستجابة على الاختبارات والمقاييس التي تقيس جوانب التعلم المختلفة.
5. توزيع الدرجات على مقاييس جوانب التعلم المختلفة بشكل متوازن يتناسب مع الوزن النسبي لكل جانب وفقاً لأهداف المقرر.
6. إتاحة الفرصة للطالب لتسليم التعيينات إلكترونياً ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي وموقع الجامعة.

وفيما يلي أنواع وسائل التقويم المقترحة:

1- التعيينات :

يمكن أن يستخدم أساتذة الجامعات بديلاً من بدائل التعيينات التالية، مع التأكيد على استخدام تنوع من التعيينات من فصل دراسي لآخر:

أ- قراءات فردية لموضوعات في كتب خارجية، أو مقالات في دوريات، و تقديم ملخصات مكتوبة لذلك.

- ب- كتابة مقالات قصيرة حول موضوعات معينة.
- ت- ورقة مشروع يقدم فيها طالب أو مجموعة طلاب مشروعاً بحثياً أو عملياً في إحدى مجالات الدراسة.
- ث- تحريات الفريق، حيث تقوم مجموعة من الطلبة بالتحري حول قضية ما أو مشكلة معينة، وتقديم تقرير حول عمل الفريق و خلاصة تحرياتهم.
- ج- مراجعات نقدية لبحوث أو موضوعات أو أعمال معينة .
- ح- تقارير لمناقشة قضايا خاصة أو عرض أفكار و معلومات وتوضيحات .
- إنه من الأهمية بمكان أن يؤكد أساتذة الجامعة على تقييم عمليات التفكير لدى الطلبة، وتنظيم الأفكار وربطها، بالإضافة إلى وضع درجات وصفية، وتقديم التغذية الراجعة المناسبة على أوراق الطلبة.

2- الاختبارات :

تتعدد الاختبارات وتتنوع تبعاً للهدف أو الأهداف المراد تقييمها، فمنها اختبارات الاختيار من متعدد، واختبارات الإجابات القصيرة، واختبارات الصحيح والخطأ والمقابلة، واختبار المقال، والاختبارات الشفهية.

3- الملاحظة : وهو أسلوب خاص بتقويم المهارات الأدائية.

4- الاستبيانات والمقابلات :

وهي مناسبة لقياس اتجاهات الطلبة ومعرفة تصوراتهم حول قضايا معينة ترتبط بمهنتهم، وكذلك هي مناسبة لتقويم برامجهم، من خلال استطلاع آراء الطلبة والخريجين والمحاضرين حول تلك البرامج، بهدف توفير بيانات حول جوانب القوة والضعف فيها، وبالتالي وضع الاستنتاجات والاقتراحات لتطويرها.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- تبني رؤية واضحة وفلسفة تربوية محددة منبثقة من تعاليم ديننا الحنيف، ليطم في ضوءها تحديد معالم مناهجنا في الجامعات والكليات الجامعية، ويتمنى الباحث أن يكون التصور الذي قدمه مفيداً في هذا المجال.
- 2- طرح مساقات تسهم في التنمية المجتمعية الشاملة، من خلال توفير خريجين في مجالات "التنمية البشرية" قادرين على إحداث التنمية الشاملة وضمان استمرارها.

- 3- مراعاة التوازن بين المواضيع النظرية والتطبيقات العملية في مناهج التعليم العالي في الدول العربية.
- 4- تعيين لجنة دائمة لتطوير المناهج والبرامج الجامعية، بمفهومها الشامل، بما تحتويه من خبرات وطرق تدريس، وإعداد جيد للمعلم الجامعي قبل وأثناء الخدمة، والأنشطة المنهجية الداخلية والخارجية وأساليب القياس وطرق التقويم.
- 5- العمل على تحديد أهداف البرامج والتخصصات المطروحة، وبشكل واضح، ومن ثم يصار إلى وضع الخطط الدراسية والمناهج التعليمية التي تحقق تلك الأهداف.
- 6- تبني مساقات بحوث التخرج في مختلف التخصصات؛ بهدف إنتاج البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مختلف مجالات المعرفة، والتأكيد على انطلاقها من أحدث المعارف المكتسبة على مستوى العالم حتى لا تكون تكراراً غير مفيد، والتأكيد على أن القيمة الحقيقية للبحوث والدراسات تكمن في إسهامها في إضافة معارف جديدة أو تقنيات مستحدثة. والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحوث والدراسات التطبيقية وبحوث العمليات، القائمة على العلاقة المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتلمس احتياجات مشكلاتها والعمل على حلها، والإسهام بجعلها أكثر فعالية وربحية وقدره على النمو والتطور والمنافسة الخارجية. والتركيز على البحوث والدراسات ذات الأهمية الخاصة للمنطقة العربية مثل دراسات الطاقة بمختلف أنواعها، واستزراع الصحراء، واستخدام المياه المالحة، وتحلية المياه، ودراسات المياه عامة، والدراسات الهادفة إلى صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتنمية المقومات الغذائية الزراعية والحيوانية للمنطقة مثل الثروة السمكية والمواشي المتكيفة مع البيئة.
- 7- إدخال مفاهيم الاعتمادية في استحداث وتطوير البرامج والتخصصات ومناهجها الدراسية بما يؤمن قيام المؤسسة التعليمية بعملها حسب المعايير المطلوبة.
- 8- إدخال معايير ضبط الجودة وتطبيقها بما يؤمن حصول الطالب على أفضل المستويات التعليمية وتحقيق الكفايات المطلوبة للتخصصات المختلفة.
- 9- الاعتماد على التوصيات التي تصدر عن المنظمات الدولية المتخصصة في إعداد المناهج والخطط الدراسية.
- 10- كما انه ينبغي الاستعانة بالخطط والمناهج الدراسية المتوفرة أصلاً في العديد من جامعات العالم المرموقة.
- 11- إدخال مناهج استخدامات الحاسوب وتطبيقاته والثقافة الحاسوبية في جميع تخصصات التعليم الجامعي. وتيسير التعلم الإلكتروني لكل طالب وعضو هيئة تدريس.
- 12- الاهتمام ببناء القدرات وليس نقل التكنولوجيا فقط لبناء القواعد البحثية الملائمة، وتحفيز الإبداع.

13- بناء قاعدة بيانات Data Base للتعاون بين الباحثين في المواضيع المتماثلة على المستوى المحلي والإقليمي.

كما يقترح الباحث على الباحثين تناول الموضوعات التالية بالبحث والدراسة:

- 1- دراسة أثر مناهج التعليم العالي في الدول العربية على تطوير التفكير والاتجاهات الإيجابية واكتساب المهارات الشخصية والحياتية.
- 2- تطوير مساقات محددة في ضوء سمات مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية.
- 3- تقويم مناهج التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية ومفهوم الاعتمادية.

المراجع:

1. إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، (1989)، " صور المستقبل العربي"، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 23.
2. أبو زيد، أحمد، (2005)، "المعرفة وصناعة المستقبل"، سلسلة كتاب العربي، العدد (61)، الكويت، يوليو، ص 96 .
3. ألفن م. وايت ، (1987) ، " تعليم الرياضيات على أساس مشاركة الطلبة في التعلم"، في " اتجاهات جديدة للتعليم و التعلم على أساس مشاركة الطلبة في التعلم " ، تحرير جوزيف كاتز ، ترجمة حسين عبد الفتاح و يوسف عليان ، مركز الكتب الأردني ، عمان - الأردن، ص 40-48 .
4. ألفن، توفلر، (1995)، " تحول السلطة "، الجزء الأول، المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ترجمة لبنى الريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. الأميري، عبد الله محمد، (2011)، "التعليم ومجتمع المعرفة"،

<http://www.moe.gov.ae/blog/AbdullahAlAmiri/Lists/Posts/Post.aspx?ID=>

2

6. بكري، سعد الحاج، (2003)، "المعلوماتية والمستقبل"، كتاب الرياض، العدد (113)، مؤسسة الإمامة، الرياض.
7. البنك الدولي، (2003)، "بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة.
8. بياعة، بسام، (2007)، "تطوير المقرر ركيزة أساسية لتطوير المناهج"، ندوة تطوير المناهج، جامعة حلب

http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=453:322&catid=75:2008-06-07-11-00-22&Itemid=43

9. تركماني، عبد الله، (2010)، "دور التعليم في تنمية الموارد البشرية العربية"، المستقبل، العدد 3642، رأي وفكر، ص 19.
10. توفيق، صلاح الدين محمد، موسى، هاني محمد يونس، (2007)، "دور التعلم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي" دراسة استشرافية"، مجلة كلية التربية بشبين الكوم - جامعة المنوفية، عدد 3
11. جابر، عبد الحميد جابر، (1996م)، "التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين"، الإمارات: مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، بحوث مؤتمر تربية الغد، عدد خاص.
12. جبرائيل، بشارة، (1997)، "نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي". المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول.
13. الجرباوي، خالد، (2012)، "جودة المناهج المدرسية"، بوابة مكتب التربية لدول الخليج العربي-المنتديات
<http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=19253&forumid=23>
14. الحميد، عبد الكريم بن صالح بن حميد، (2004)، "العولمة وآليات تطوير المناهج وانعكاساتها على طرق وأساليب التدريس اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج"، ندوة العولمة وأوليات التربية، المنعقدة بكلية التربية جامعة الملك سعود، 27-28 صفر 1425 هـ، 17-18 أبريل 2004م.
15. زاهر، ضياء الدين، (2003)، "التعليم العربي وثقافة الاستدامة"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 12.
16. زاهر، ضياء الدين، (2005)، "التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم التعليمية"، مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح - رؤى عربية تنموية، في الفترة من 26-28 إبريل، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ص 504.
17. ساسي، نور الدين، (1998)، " نحو تصور مستقبلي لتكوين المعلم في ضوء المتغيرات العالمية ". وثيقة مقدمة إلى اجتماع عمداء كليات التربية ومسؤولي تدريب المعلمين أثناء الخدمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، ص 11 - 12.
18. السالم، سالم بن محمد، (2010)، "التحول نحو المجتمع المعرفي: الفرص والتحديات"، دراسات المعلومات،
http://informationstudies.net/issue_list.php?action=getbody&titleid=94

19. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله، (2004)، "رؤى وتصورات حول إعداد المعلمين في الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول إعداد المعلمين في الفترة 1 - 3 مارس 2004، كلية التربية . جامعة السلطان قابوس، مسقط.
20. شحادة، نعمان، (2003)، "نحو إستراتيجية جامعية عربية جديدة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي دور الجامعات العربية في تعزيز الهوية العربية"، والمقدم للاجتماع السادس والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمنعقد بجامعة قطر في الفترة 4-6/10/2003، قطر.
21. الشخبي، علي السيد، (2003)، " الطالب وعضو هيئة التدريس من منظور مجتمع المعرفة "، وثيقة مقدمة إلى المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. دمشق، ديسمبر.
22. الشوفي، شادي فاروق، (2010)، " التعليم الجامعي في الدول العربية: واقع ومقارنات"، <http://www.alawan.org>
23. عباس، بشار، (2001)، "ثورة المعرفة والتكنولوجيا: التعليم بوابة مجتمع المعلومات"، دار الفكر، دمشق، ص 20 .
24. عبد الدايم، عبد الله، (1998)، " السياسات المستقبلية للتعليم بوجه عام وللتعليم الأساسي بوجه خاص في البلدان العربية في ضوء الخبرات العربية والدولية "، دراسة مرجعية للمؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس.
25. عبد الرازق، إبراهيم، (2002م)، "التربية والتعليم في زمن العولمة: منطلقات تربوية للتفاعل مع حركة الحياة، قطر، مجلة التربية. العدد الأربعون بعد المائة، السنة الحادية والثلاثون، مارس 2002م، ص 134 - 135.
26. العبيدي، سيلان جبران، (2004)، "التعليم ومجتمع المعرفة المنشود"، ورقة عمل مقدمة لمجلس الشورى في اجتماعه الذي كرس لتقرير التنمية البشرية يناير. صحيفة 26 سبتمبر <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=18447>
27. العربي، آمال السيد، محمد، فاطمة محمد، (2006)، "وضع التعليم العالي في ظل الاقتصاد الجديد"، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الخدمات، في الفترة من 7-9 مايو 2006، جامعة حلوان بالتعاون مع مركز التجارة الخارجية، القاهرة، ص 218 0
28. عرفة، صلاح الدين، (2002م)، "المنهج الدراسي والألفية الجديدة: مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه"، القاهرة: دار القاهرة.
29. عزيز، مجدي، (2002م)، "منطلقات المنهج التربوي في مجتمع المعرفة"، القاهرة: عالم الكتب. ط 1.

30. عيد، محمد إبراهيم، (2006)، "مقدمة مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة"، مؤتمر: التربية في مجتمع المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص14.
31. الغامدي، تركي بن جمعان، (2011)، "متطلبات القيادة التربوية في عصر المعرفة من وجهة نظر مديري مدارس التعليم العام بمحافظة الطائف"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
32. قادي، خديجة عمار، 2012، "تصور مقترح لرفع مستوى أداء برنامج إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية " <http://www.mohyassin.com/forum/showthread.php?t=3906> الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور إبراهيم المحيسن.
33. كنعان، احمد علي، (2009)، "التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية (مشكلاته ومتطلباته)"، القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009، ص 233-293.
34. متمر، أنور حسين عبد الرحمن، 2012، " مهمات التعليم العالي في تطوير المناهج الجامعي". الجمعية العراقية للمناهج وطرائق التدريس والتقييم التربوي، موقع القياس النفسي-العراق، <http://measurement.arabe.pro/t50-topic>
35. المركز العربي الإقليمي للدراسات الإسلامية لسكان والتنمية والبيئة، (2003)، "حرية الرأي والتعبير وحرية المعلومات - الركيزة الأساسية لمجتمع المعرفة"، الدراسات الإعلامية، العدد (113)، القاهرة، ص 173
36. مركز تطوير طرائق التدريس والتدريب الجامعي، 2012، "تطوير المناهج الجامعية حاجة ماسة لمستقبل المنظومة الجامعية"، جامعة واسط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق <http://uowasit.edu.iq/news/513-2012-03-01-10-22-39.html>
37. المشيقح، عبدالرحمن بن صالح، 2001، "رؤى في تأهيل المعلم الجديد"، مكتبة التوبة: الرياض.
38. المكتب الإقليمي للدول العربية، (2002)، "خلق الفرص للأجيال القادمة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ص ص 5، 6
39. المكتب الإقليمي للدول العربية، (2003)، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.
40. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، (2011)، "إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة"، تقرير المعرفة العربي للعام 2010-2011، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

<http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/AKR20102011/Pages/default.aspx>

41. نشوان، يعقوب، (2004)، "نوعية التعليم العالي الفلسطيني"، ورقة علمية اعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية، جامعة القدس المفتوحة، مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-2004/7/5.

42. وناس المصنف، (2002)، "مجتمع المعرفة والإعلام"، الإذاعات العربية، العدد (4)، اتحاد إذاعات الدول العربية، جامعة الدول العربية، ص 16 0

43. ياقوت، محمد مسعد، (2005)، "البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات"، المجلة الثقافية، الجزيرة، www.al-jazirah.com.sa/culture/fadaat.htm

44. اليونسكو، (2005)، "التقرير العالمي لليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة"، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص 4 0

45. Bannan-Ritland, Brenda; Harvey, Douglas M. and Milheim, William D., (1998), "A general Framework for the Development of web-based Instruction. Educational Media International, Vol. 35, No. 2, pp.77-81.

46. Hargreaves, Andy, (2002), " Teaching in the Knowledge Society", Vision 2020—Second International Online Conference 13-26 October and 24 November-7 December 2002, http://jotamac.typepad.com/jotamacs_weblog/files/teaching_in_a_knowledge_soc.pdf

47. Hernandez ,Haydee Zayas Hernandez, (2011), " Graduating students' competencies for the knowledge society: Challenges for the strategic leader in higher education", January 2011 – DAI.